حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

22 **صفر** 1438 - 22 **نوفمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	39

أمير عسير يدشن بيت الخبرة وإستراتيجية التطوع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1510192

رعى أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، الحفلة الختامية لأنشطة جمعية الكوثر الصحية الخيرية لعام 1437، ودشن مشروع بيت الخبرة وإستراتيجية التطوع 2020، وشهد توقيع اتفاقيتين الأولى بين الجمعية والمديرية العامه للسجون والأخرى مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير. وشاهد سموه فيلما مرئيا عن أبرز أنشطة الجمعية.
وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية الكوثر الصحية بمنطقة عسير الدكتور جبران بن مرعي القحطاني أن الجمعية حققت المركز الأول على مستوى المملكة في جائزة السبيعي للتميز في العمل الخيري والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الاجتماعي والإغاثي، وهي جائزة متخصصة تخضع لمعايير تحكيم عالمية، كما أنها حصلت على شهادة الايزو العالمية من المحاولة الأولى لها ولله الحمد.

أمير منطقة جازان يستقبل المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة

المصدر: صحيفة وطني الحبيب الإلكترونية الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
https://www.watny1.com/general-news/618605.html

وطنى الحبيب – واس :
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان في مكتبه بالإمارة اليوم المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة أحمد بن يحي البهكلي .
ورحب سمو أمير جازان في مستهل اللقاء بالبهكلي والوفد المرافق، متمنياً لهم دوام التوفيق في المهام الموكلة إليهم.
واستمع سموه خلال اللقاء لشرح مفصل عن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة والمهام والأعمال التي يقوم بها في شتى المجالات الخدمية والاجتماعية والصحية والإنسانية التي تخدم أبناء منطقةً جازان والمقيمين بها .
وعبر المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة عن سعادته بلقاء سمو أمير المنطقة وما استمع إليه من توجيهات حيال ما يقوم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة من دور إنساني و اجتماعي.

«الشورى» وجّه له 37 سؤالاً عن ازدواجيته مع جهات رقابية أخرى

ديوان المراقبة: طول الإجراءات عطّل تحصيل 9 مليارا صرفت دون وجه حق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1510257

فارس القحطاني (الرياض)

أكد ديوان المراقبة العامة في رده على سؤال من لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى عن رصده صرف 41.980 مليار يال دون وجه حق، وتحصيله 2.90 مليار فقط منها أن ذلك يعطي مؤشراً على مدى تجاوب الجهات المشمولة بالرقابة حيال معالجة الملاحظات وطول الإجراءات التي تتخذ لاستعادة المبالغ إلى خزينة الدولة.

وسجلت اللجنة عدداً من الملاحظات على تقرير ديوان المراقبة العامة للعام المالي 1435-1436، ولاحظت نوعاً من الازدواجية والتداخل في الأدوار مع جهات رقابية أخرى، ولم تخل الملاحظات من مفارقات إدارية ومالية أخرى يعاني منها الديوان، الأمر الذي اضطر اللجنة الشورية إلى توجيه أكثر من 37 سؤالاً، ركزت من خلالها على عمل الديوان ومهماته وقراراته، وما قام به لرصد الوضع المالي في الأجهزة الحكومية، وتمحورت الأسئلة الشورية والإجابات الرقابية حول عدد من المواضيع التي جاءت من خلال الحوار التالي بين الجهتين:

• رفع ديوان المراقبة العامة مشروعاً لتحديث نظامه، فماذا تم حيال ذلك؟

•• حسب المعلومات التي وصلت إلى الديوان فإن دراسة نظام الديوان محالة إلى هيئة الخبراء من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

• تم نقل عدد من اختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق لهيئة التحقيق والادعاء العام، ومنها الجرائم الجنائية، ونقل نشاط الرقابة من الهيئة إلى الديوان، هل يعتقد الديوان بأن هناك نشاطات بحاجة إلى نقل من هيئات رقابية أخرى إلى الديوان أو العكس؟

•• لقد تم نقل نشاط الرقابة الإدارية من هيئة الرقابة والتحقيق إلى الديوان، ونقل نشاط الرقابة على السيارات من هيئة الرقابة والتحقيق إلى الديوان، وتم نقل نشاط الرقابة على الإعاشة من الهيئة للديوان.

• ما هي الآليات التي اتبعها الديوان لتحويل عدد من الجهات الحكومية من التحول من مسك السجلات إلى الوسائل الآلية؟

•• يعمل الديوان من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجنة التعاملات الإلكترونية والمراجعة الآلية في الديوان ومخاطبة الجهات لحثها على التحول إلى النظام الإلكتروني في مسك السجلات (ويذكر أن هناك 68 جهة حكومية تحولت إلى العمل الإلكتروني بشكل كلي و71 جهة حكومية بشكل جزئي وأن هناك ست جهات لم تتغير).

• لم يبين تقرير الديوان أعداد النساء والنسب والوظائف المشغولة بهن في الديوان؟

•• الوظائف النسوية الشاغرة في المركز الرئيسي في الرياض 13 وظيفة، وفي فرع الديوان بالمنطقة الشرقية ست وظائف، وفي المنطقة الغربية خمس وظائف، والديوان يؤكد أن لديه 24 وظيفة نسائية شاغرة ضمن ميزانيته، ولا تزال شاغرة بسبب ضيق المبنى الحالي بالمركز الرئيسي للديوان وكذلك الفروع.

• ورد في تقرير الديوان أن المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق أو دون سند نظامي بلغت 41.980 مليار ريال بينما بلغت المبالغ المحصلة 2.90 مليار ريال فما تفسير الديوان لذلك؟

•• هذا يعطي مؤشراً على مدى تجاوب الجهات المشمولة بالرقابة حيال معالجة ملاحظات الديوان، فضلاً عن أن هذا يدل على طول الإجراءات التي تتخذ لاستعادة المبالغ إلى خزينة الدولة.

• وجد هناك تفاوت كبير عند مراجعة الحسابات الختامية بين حسابات القطاع الحكومي وحسابات القطاعات العسكرية، فما تفسير الديوان لذلك؟

•• عدد الحسابات الختامية 88 حساباً في القطاع الحكومي المدني، بينما تبلغ 45 حساباً في القطاعات العسكرية، كما أن عدد الملاحظات على القطاع المدني 27 حساباً بنسبة 31%، بينما بلغت في القطاع العسكري 32 حساباً بنسبة 71%، والمبررات لذلك أن هناك 47 بلدية صغيرة لا تقارن حساباتها الختامية بحسابات جهات عسكرية كبيرة، كما أن هناك العديد من البدلات التي تصرف للعسكريين ويحصل غالباً فيها كثير من الأخطاء.

• يعاني الديوان في معاملة تقاريره الرقابية عند الدراسة من قبل اللجان المختلفة معاملة التقارير السنوية للأجهزة الرقابية التنفيذية، وأصدر المقام السامي الأمر رقم 10754 «أن على الديوان رفع دراسة إلى المقام السامي تتضمن القواعد والإجراءات التي يقترح مراعاتها عند دراسة كل نوع من أنواع التقارير التي يرفعها»، ماذا تم بشأن الدراسة، وما الذي توصلت إليه؟

•• الديوان لم يرفع هذه الدراسة، على أمل صدور توجيهات بشأن ضم الديوان مع جهات رقابية أخرى، أو الموافقة على صدور نظامه الجديد، وبالتالي إدراج ذلك ضمن مواد النظام، كما أن الأمر السامي رقم 10754 تضمن في فقرته الثامنة أن يقوم الديوان برفع تقارير قطاعية لمجالس المناطق، وسيؤدي ذلك إلى إجراء تعديل على القواعد والإجراءات المذكورة أعلاه.

• استمرار تزايد حجم المبالغ المصروفة دون وجه حق أو دون سند نظامي من 4.4 مليار ريال للعام المالي 1435/1434 إلى 41.980 مليار ريال للعام المالي 1436/1435 بارتفاع نسبته 93%؟

•• يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى كشف ملاحظات مالية من قبل إدارة الرقابة على عمليات الحاسب الآلي، إذ بلغ إجمالي المبالغ التي لاحظتها 18 مليار ريال خلال السنة المالية 1436/1435.

• ما رأي الديوان في مسألة دمج إدارات المتابعة ووحدات المراجعة الداخلية في وحدة واحدة؟

•• يؤيد الديوان هذا التوجه، وقد تضمنت الدراسة التي أعدها معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية والمقدمة إلى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء عام 1433 والتي كان عنوانها «الترتيبات التنظيمية لتطوير أجهزة الرقابة والضبط ووحدات المتابعة والمراجعة الداخلية في الفقرة الثامنة» الآتي «إلغاء وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية وتوزيع مهماتها على الإدارات التنفيذية الرقابية والمساندة ذات العلاقة داخل الجهاز الإداري وعلى الأخص وحدات المراجعة الداخلية».

وحدة الحماية الاجتماعية بحائل تحتفي باليوم العالمي للطفل

المصدر: واس الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1560872

حائل . واس

احتفت وحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة حائل، أمس باليوم العالمي للطفل بحضور مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة فريح محمد العياد ومدير وحدة الحماية الاجتماعية فهد العتيبي وذلك في مجمع جراند مول بحائل .

وأكد العياد في كلمته خلال الحفل أهمية هذه البرامج للطفل في توضيح دور الحماية الاجتماعية التوعوي لنظام حماية الطفل والمحافظة على حقوقه والحماية من الايذاء ، التي هي من أهداف اليوم العالمي للطفل، بالإضافة إلى الإرشادات والعبارات الهادفة والنصائح للوقاية من العنف الاسري، وتكثيف اللقاءات التوعوية لتوضيح دور الاخصائي الاجتماعي في تقديم الخدمه الاجتماعية لجميع الفئات المعنية .

ونوه مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة بجهود القائمين على وحدة الحماية الاجتماعية ودورهم في إبراز الأنشطة بهذه الصورة الجيدة، مضيفاً أن هذه الانشطة مهمة في تعزيز اهداف توعية الاطفال وكافة الأسر بحقوق الطفل والمساعدة على الحد من العنف والايذاء .

وشمل الحفل على العديد من الفعاليات والفقرات منها العروض المسرحية والأناشيد التوعوية ضد التحرش بالأطفال والمشاركات الشعرية التي تبرز مواهب الاطفال، بالإضافة إلى توزيع الهدايا ومجلات الاطفال التوعويه بمشاركة من هيئة حقوق الانسان بالمنطقة وأطفال مركز التأهيل الشامل بحائل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بمناسبة افتتاح أعمال السنة الأولى للدورة السابعة

خادم الحرمين يلقي الخطاب الملكي بمجلس الشورى

في 15 ربيع الأول

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549367

الرياض - محمد الشيباني

يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يوم الأربعاء الموافق 15 من شهر ربيع الأول القادم أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى حيث يلقي خطاباً يتضمن سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

أعلن ذلك الشيخ د. عبدالله آل الشيخ رئيس مجلس الشورى، وأعرب عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على دعمه واهتمامه بمجلس الشورى ومتابعته لأعماله وآدائه.

وقال معاليه: إن أبناء المملكة العربية السعودية والمراقبون السياسيون والاقتصاديون يتلهفون إلى سماع الخطاب الملكي الكريم تحت قبة مجلس الشورى، لما يتضمنه من ملامح مهمة تستنهض همم أبناء الوطن على امتداد رقعة بلادنا، وتؤكد المضي في تنمية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره في عالم مضطرب يموج بالصراعات، وما يحمله من رسائل مهمة لمواقف المملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وسياساتها الاقتصادية.

وأكد أن مجلس الشورى - كعادته في كل عام - يضع الخطاب الكريم وثيقةً أساس لأعماله ومحفزاً لمزيد من العطاء في خدمة الدين والوطن، ورأى عبدالله آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى مستقبل مشرق في البناء والتطوير من خلال رؤية المملكة 2030 ، وخطة التحول الوطني 2020، تلك الرؤية وما تحمله من برامج طموحة تستلزم من مجلس الشورى في دورته الجديدة أن يستثمر كل إمكانات أعضائه وطاقاتهم وخبراتهم في التفاعل مع الرؤية وبرامجها التي تستهدف الوطن والمواطن في كافة المجالات.

وعد الدورة السابعة لمجلس الشورى انطلاقة تضاف إلى مسيرة هذا المجلس الطويلة التي بدأها مؤسسُ هذه البلاد وبانيها جلالةُ الملكُ عبد العزيز طيب الله ثراه ، فوضع منهجَ هذا المجلس وأرسى قواعدَه على مبادئ دينِنا الحنيف، مجسداً بذلك تعاليم الإسلام التي تقوم على التعاون والتآزر والمشاورة والنصيحة والإخلاص بين الراعي والرعية .

وأكد أن الدورة السابعة تأتي إثر دورات متعاقبة مر فيها مجلس الشورى في عهده الحديث بخطوات تطويرية متدرجة، في تحديث نظامه، وفي عدد أعضائه، أما اليوم وقد ازدادت ثقة المواطن بالمجلس ووعيه بمسؤولياته، فقد ارتفعت تطلعاته لأن يقوم المجلس بدور أكبر على صعيد ممارسة دوره الرقابي، ودراسة الأنظمة وتحديثها وإقرارها، ومناقشة القضايا الوطنية الملحة، وأن يكون عوناً للأجهزة الحكومية بما يساعدها على إنجاز أعمالها.

وقال آل الشيخ: إن مجلس الشورى عقد خلال دورته السادسة 283 جلسة أصدر خلالها 591 قراراً، منها 113 قراراً خاصة بالأنظمة ولوائحها الداخلية، و258 قراراً تخص الجهات الحكومية، و16 قرارًا بالموافقة على مقترحات بأنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة قدمها للمجلس عدد من أعضائه استنادًا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، إضافة إلى الموافقة على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة. مشيراً إلى أن هذه الأرقام مهمة في إحصاء الاجتماعات و تعداد القرارات، لكن أهميتها تكمن في مضامينها واستهدافها المصالح العامة بما يخدم الدين والوطن.

وسجل تقديره لأصحاب الفضيلة والمعالي والسعادة أعضاء المجلس في دورته السادسة على ما تميز به أداؤهم من عمل جماعي جاد وحياد في الطرح وموضوعية في المعالجة والتزاماً بآداب الحوار أوصلت المجلس إلى هذه النتائج الجيدة والتي تقود بإذن الله إلى مزيد من الطموح والآمال الكبار في العطاء والتطلعات.

ورفع رئيس مجلس الشورى بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على ما يولونه – يحفظهم الله - من دعم واهتمام بمجلس الشورى بوصفه سنداً داعماً للحكومة في مسيرة التطوير التي تشهدها البلاد بحمد الله في هذا العهد الزاهر، سائلاً المولى عز وجل أن يوفق قيادة هذه البلاد إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يديم على بلادنا نعم الأمن والإيمان ويحفظها من كل مكروه.

أفرادها متورطون بتجنيد انتحاريين.. ودعم الإرهاب بمبالغ طائلة

إعادة محاكمة خلية خططت لاغتيال الملك عبدالله

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549417

الرياض - مفضي الخمساني

بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة، اليوم إعادة محاكمة خلية تنتمي لتنظيم القاعدة الإرهابي تضم أربعة متهمين بمحاولة اغتيال الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- أثناء زيارته لمنطقة القصيم في ذلك الوقت عن طريق القيام بعملية انتحارية، بعد نقض حكم سابق أُصدر بحقهم.

وعقدت جلسة اليوم بحضور المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات في مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة.

وكانت أبرز التهم الموجهة للمدعى عليه الأول ارتباطه بموقوفين قياديين في "القاعدة" بهدف العمل على خدمة مصالح التنظيم داخل المملكة، وتخطيطه مع "الثاني" لاغتيال الملك عبدالله -رحمه الله- أثناء زيارته لمنطقة القصيم وتحدثهما بأن ذلك لا يمكن إلا بعملية انتحارية بهدف إحداث بلبلة في أمن الدولة وتمكين الفئة الضالة من التحرك بسهولة للقيام بعمليات إرهابية داخل المملكة، بالإضافة إلى خلعه البيعة التي في عنقه لولي الأمر ومبايعته أحد الموقوفين وعلى العمل معه ودعمه مادياً ومعنوياً.

وتورط بالسفر إلى لبنان بتوجيه من موقوف آخر من أجل الاطلاع على المعسكرات المقامة هناك ومن ثم يعود إلى المملكة ويتولى تنسيق خروج الشباب إلى تلك المعسكرات، والتقائه هناك بأحد الموقوفين وعدد من الأشخاص المنتمين للتنظيم وتدربه معهم على فك وتركيب السلاح من نوع رشاش، وتستره على ما علمه من ذلك الموقوف بأن بعض الشباب الذين يتدربون في لبنان يتم إعادتهم إلى المملكة من أجل القيام بعمليات إرهابية في الداخل.

كما قابل المدعى عليه، المتهم الثالث وأبلغه بأن المطلوب منه قبل خروجه إلى أفغانستان جمع 70،000 ريال، وذهب أيضاً مع "الثاني" إلى مركز تمير أكثر من مرة لمحاولة إقناع شخص كفيف متحفظ عليه حالياً لدى الجهات الأمنية بالخروج إلى أفغانستان ليكون ذلك داعماً لاجتذاب الشباب ورفع همتهم وتحريضهم على القتال.

واتهم المتهم الأول أيضاً بالتستر على عدد من المطلوبين وتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية بمبالغ كبيرة، إلى جانب شروعه في السفر إلى العراق للمشاركة في القتال هناك.

وكانت من أبرز تهم المدعى عليه الثاني تواصله المستمر مع "الأول" وانضمامه معه في العمل الإرهابي داخل المملكة، وتخطيطه معه لاغتيال الملك عبدالله، وخلعه البيعة التي في عنقه لولي الأمر، وعرضه على شخص سوداني يكنى أبو الحاشر فكرة إرسال الشباب من المملكة للتدريب في معسكرات بالسودان، وتكليفه "الأول" بمقابلة مندوب أبي الحاشر ويدعى "سكري" بالمدينة المنورة لمعرفة احتياج المعسكرات هناك.

وتورط بالتستر على مطلوبين وإيواء الهالك خالد الصانع (الذي قام بعملية انتحارية)، بالإضافة إلى تمويله للإرهاب والعمليات الإرهابية بمبالغ مالية طائلة.

ومن بين الاتهامات الموجهة للمدعى عليه الثالث ارتباطه وتواصله مع مطلوبين من عناصر التنظيم اللذين عرضا عليه مرافقتهما للقتال في أفغانستان، وتستره على خروجهما، وشروعه في السفر إلى أفغانستان، ومراسلة أحد الأشخاص لتسهيل خروجه إلى العراق للمشاركة في القتال، وتمجيده لزعيم تنظيم القاعدة الهالك أسامة بن لادن.
أما المتهم الرابع فقد وجهت له تهم بالارتباط والتواصل مع مطلوب على قائمة 85 وتأثره بأفكاره وتوجهاته التكفيرية، واشتراكه في جريمة تزوير من خلال تسليمه ابن خالته المطلوب صورة من بطاقة الهوية الوطنية الخاصة به ليستفيد منها في الخروج من البلاد باسمه، ومساعدته مطلوباً أمنياً على الهرب خارج المملكة بتمكينه من استخراج جواز سفر مزور باسمه وانتحال شخصيته عند مغادرته، وتأييده العمليات الإرهابية، وإيواؤه مطلوبين في منزله بالمنطقة الشرقية قبل مغادرة اثنين منهم إلى إيران بقصد التوجه إلى أفغانستان أو العراق رغم علمه بتوجهاتهم المنحرفة وأنهم يحملون معهم مبالغ مالية كبيرة كان يحفظها لهم في منزله، ثم إيواؤه المتهم "الأول".
من جهته، طالب المدعي العام بإدانتهم بما أسند إليهم شرعاً، الحكم عليهم بعقوبة تعزيرية شديدة بحدها الأعلى تزجرهم وتردع غيرهم، ومصادرة المبلغ المالي المضبوط بحوزة المتهم الأول كونه معداً لدعم المقاتلين في مناطق الصراع، والحكم بمنعهم من السفر.

ظلت الوحدة شعاراً راسخاً واقعاً بين المواطنين على مدى تاريخهم

ولي العهد: قوتنا الحقيقية في تلاحم الشعب وقيادته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549497

المدينة المنورة - خالد الزايدي
أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على جائزة نايف بن عبدالعزيز العالمية، أن القوة الحقيقية للمملكة هي في تلاحم الشعب وتمحوره حول الوطن واتفاقه على الأسس الوطنية، مشدداً على أن الشعب السعودي الوفي على أعلى مستويات المسؤولية، وأن التفافه حول القيادة كان سمة بارزة ومشهودةً سياسيا واجتماعياً، على رغم كل التحديات والمواقف المحورية وطنياً وقومياً وإسلامياً وعالمياً.
وقال سموه في تصريح صحافي بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول لضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام، بمقر الجامعة الإسلامية اليوم (الثلاثاء): "إن المواطنين والمواطنات يتمتعون بوعي وحصانة ضد الدعوات المشبوهة والمتطرفة والإرهابية لزعزعة أمن الوطن"، مشدداً على ضرورة اغتنام وسائل التواصل في الدعوة الإسلامية، وفي ما يعود على الوطن والمواطن بالخير والفائدة.
وأضاف: "إن المتأمل في مصدري التشريع كتاب الله عز وجل وسنة نبيه -صلى الله عليه- وسلم يرى بكلّ وضوح وجلاء الكثير من الوصايا والواجبات والأحكام التي تدعو إلى تحقيق الأخوة والتلاحم والتعاضد والتواصل والتعاون والإخاء والتكافل بين أفراد الأمة، وبين الإنسان وأخيه الإنسان. كما جاء الإسلام لمحاربة كل الحواجز التي يمكن أن تفرق بين أفراد الأمة مثل العصبيات بسائر أقسامها وأسمائها، والكبر والغرور والحقد والحسد وسوء الظن وغيرها من الصفات المذمومة التي جاء الإسلام للقضاء عليها واجتثاثها من جذورها. يقول الله سبحانه وتعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير". ويقول تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون". ويقول النبي -ﷺ-: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى".
وتابع سمو ولي العهد: "إن المنهج الإسلامي يؤهل الفرد المسلم، ويعنى بتربيته، ليكون صالحا في نفسه ونافعا في مجتمعه وفاعلا في نهضة أمته، وفي تثبيت أركانها، وهو جزء لا يتجزأ من نسيج أمته، له حقوق كفلها الإسلام شريطة قيامه بواجباته تجاه أمته من احترام الإسلام كشريعة شاملة تَحْمل الخير، والحفاظ على ثوابت الأمة، وصيانة لحمتها التي

تتحقق باحترام الأُطر العامة والخاصّة للأمّة، والعمل في إطارها دون مساس أو انتقاص، ودونما اعتداء أو جور على حقّ الفرد الذي قرّرته الشريعة الإسلامية من حفظ النّفس والدّين والعرض والعقل والمال، وهي مقاصد الشَّريعة المكفولة سواء للأفراد أو الأمّة".

ولفت إلى أن هذه البلاد المباركة منذ توحيدها على يد الملك عبدالعزيز -رحمه الله-، وحتى هذا العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- قامت على أساس فكري وعقدي مستمد من القرآن الكريم وسنة الرسول، حيث يعدان المصدر الأساسي للتشريع في هذه البلاد، وهما سبب فخر واعتزاز وقوة التفاف وتلاحم المجتمع السعودي مع قيادته وولاة أمر هذه البلاد المباركة، وظلت الوحدة شعاراً راسخاً وواقعاً ملموساً بين المواطنين على مدى تاريخهم الطويل، وظل التلاحم بين الشعب والقيادة الحكيمة سمةً بارزةً ومشهودةً في المشهد السياسي والاجتماعي رغم كل التحديات والمواقف المحورية وطنياً وقومياً وإسلامياً وعالمياً، مضيفاً "وفي مختلف المحافل يؤكد المسؤولون والأكاديميون والمثقفون والمواطنون السعوديون ما يتمتع به المواطن من وعي بابتعاده عن تلبية الدعوات المشبوهة والمتطرفة الإرهابية لزعزعة أمن الوطن، وقد أثبت الشعب السعودي الوفي أنه على مستوى المسؤولية وأن القوة الحقيقية لأي شعب من الشعوب هي مقدار تلاحم هذا الشعب مع بعضه البعض وتمحوره حول الوطن واتفاقه على الأسس الوطنية".

ومضى الأمير محمد بن نايف قائلاً: "مع التطورات المتلاحقة في عالم التقنية والتي أحدثت نقلة غير تقليدية في عالم الاتصال والتواصل، بوسائله المختلفة، فإن المجتمع أحوج ما يكون إلى استخدام هذه الوسائل وبفاعلية لشرح وتعزيز المبادئ، والقيم الإسلامية، وموقف الإسلام من القضايا المطروحة على الساحة في مختلف المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية والعسكرية والإنسانية وغيرها. وقد استحوذت مواقع التواصل الاجتماعي على عقول كثير من الناس، وخصوصاً الشباب منهم، ما يجعلنا نؤكد على ضرورة التوجه صوب هذه الوسيلة لاغتنامها في الدعوة الإسلامية وفي ما يعود على الوطن والمواطن بالخير والفائدة، ولذلك نظمت الجائزة بمشاركة الجامعة الإسلامية مؤتمر ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام يشارك فيه ثلة من العلماء والمفكرين والباحثين".

ودعا سموه الله تبارك وتعالى أن يوفق الجميع لخدمة الإسلام والمسلمين وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يكف البأس عن جميع المسلمين، وأن يحفظ لهذه البلاد المباركة دينها وأمنها وأمانها في ظل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، متضرعا إلى الله عز وجل أن يجزي الأمير نايف بن عبدالعزيز -رحمه الله- خير الجزاء على ما قدمه رحمه لخدمة دينه وسنة نبيه -ﷺ- ووطنه وأن يكتب ما قدمه لهذا الجائزة المباركة في موازين حسناته.

عربات بيع الأطعمة تنتشر بصورة حضارية وإدارة صحية

الشباب السعودي يغيّر ثقافة العيب.. وقت ممتع ومكاسب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549532

الجيل الجديد بأفقه الواسع ومعرفته المتنوعة الشاملة، وفي مقدمتها تمكنه من مبادئه الدينية؛ غيّر في ثقافة العيب، وأدخل ثقافة جديدة تتعلق بالتفاعل مع المجتمع وخدمة الذات.

في وقت قريب، من النادر أن تجد شاباً سعودياً يقف خلف عربة يبيع فيها من صناعة يديه، أو يمارس حرفة كانت لا تستساغ عند أغلبية المجتمع. اليوم؛ هو ذات المجتمع الدافع للشباب إلى سوق العمل بدل الاعتماد على راتب محدود أو الاستسلام للفراغ والبطالة.

لقد تحول شباب كُثر من ضيق ذات اليد إلى ممارسين لتجارة يجدون فيها المتعة والمكاسب الجيدة.

من الأمثلة، عربات بيع الشاي وبعض الأطعمة في بعض الشوارع ومواقع الترفيه بالمدن، لقد تحولت من عربات بالية تديرها عمالة غير نظيفة؛ بعروض بدائية.

أصبح الشباب السعودي يتفنن في العرض والوسيلة.. وأكثر التزاماً بالصحة العامة وتطبيق التعليمات كما يجب. فأضفوا على المكان جمالاً وحققوا مكاسب شريفة مجدية، وقضاء وقت ممتع.

شراكة "الوعي والمسؤولية" كفيلة بتجاوز تبعات القرار بالتعامل الواقعي مع ظروف المرحلة دون ضرر بالعملاء ومصالح البنوك

قروض موظفي الدولة بعد إلغاء المزايا المالية.. البنوك وشركات التمويل العقاري أمام "مسؤولياتها الاجتماعية" في تخفيف العبء على المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549422

أدار النـدوة - محمد الغنيـم

عدد العملاء

في البداية تحدث ثامر العيسى عن إجمالي عدد المقترضين في التمويل العقاري والتمويل الشخصي من موظفي الدولة وحجم القروض، ونسبة العملاء الذين سيخضعون لعملية إعادة الجدولة قائلاً: بداية اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بوافر الشكر والتقدير على هذه الاستضافة وإتاحتكم الفرصة لنا لتسليط الضوء ما يتعلق بالتعليمات التي صدرت مؤخراً فيما يخص إعادة جدولة القروض الاستهلاكية وقروض التمويل العقاري.

وأضاف: تحديد نسبة العملاء الذين سيخضعون لإعادة الجدولة غير ممكن الآن لأنه يعتمد على عدد العملاء الذين تأثروا فعلاً بإيقاف بعض البدلات، والمقصود من التأثر هو انخفاض الراتب الإجمالي بموجب تعريف الراتب عمّا كان يستحقه الموظف قبل صدور الأوامر وبسبب الأوامر وليست بأسباب أخرى، فهذا هو السبب الذي يؤدي إلى تحديده بعد نزول الرواتب، وهؤلاء الذين تأثروا بالأوامر الملكية ليسوا جميعهم تشملهم عملية الجدولة، بل البعض منهم الذين سيختارون إعادة الجدولة، حيث إن إعادة الجدولة ليست ملزمة للعميل إذ من حق العميل اختيار الاستمرار في دفع الأقساط كما هي، لكن البنك ملزم بإتاحة الفرصة للعميل بأن يعيد الجدولة وفق الأحكام والشروط والضوابط التي نص عليها التعميم، أمّا من جهة العميل فله الحق أن يستفيد من هذه الفرصة الخاصة بإعادة الجدولة أو يستمر كما هو عليه، بالرغم من أن راتبه قد انخفض (1000) ريال أو (2000) ريال، وبالتالي فإن إتاحة الفرصة ملزمة للبنك وأن قبول إعادة الجدولة غير ملزم للعميل، وأن من الشروط التي يجب على البنك الالتزام بها هو أخذ موافقة العميل على إعادة الجدولة.

نسبة 33.33%

وتداخل طلعت حافظ قائلاً: أن من انخفض دخله سيكون الأمر بالنسبة له واضحاً، ولكن لدينا أمر يتعلق بنسبة الاستقطاع في التمويل الاستهلاكي حيث أنه حسب تعليمات المؤسسة ألاّ تزيد على (33.33%) يعني ذلك أن البنوك عندما فحصت بعض عقود الراتب لـ (س) على سبيل المثال وجدت أن هذه النسبة أصبحت أعلى من (33.33%) لقرارات المؤسسة للتمويل الاستهلاكي، وهذا يعني من وجهة نظرنا أن هناك تعثراً من جهتين انخفاض البدلات، والجهة الثانية أن التعليمات تنص على أن نسبة الاستقطاع لا تزيد على (33.33%)، وهناك معيار خاص بنسبة التعثر إذ صح التعبير.

عمر العميل عند آخر قسط

وتساءل الزميل محمد الغنيم: كيف ستتم المواءمة ما بين تعليمات ساما بأن لا يتجاوز عمر العميل عند تاريخ سداد آخر قسط من إعادة الجدولة بما تم الاتفاق عليه في عقد التمويل الأساسي أو عمر (65)؟، حيث ينص النظام على عدم جواز استقطاع أكثر من النسب المحددة في الرواتب بعد إعادة الجدولة، في حين أن بعض العملاء قد تتجاوز أعمارهم (60) عاماً، أو يتقاعدون؟

وقال ياسر أبو عتيق: يجب أن لا نخلط بين التعميمين، ماتتحدث عنه هو التمويل الشخصي، وسأتناول التمويل العقاري بشكل مستقل، فالتمويل العقاري، أمّا الأنظمة التي تحدثت عنها فهي تخص التمويل الشخصي، فيجب أن نتناول كل موضوع على حدة لأننا لو تحدثنا عن كل المواضيع ككتلة واحدة فإننا سنخرج بنتيجة خاطئة.

وعلّق ثامر العيسى بقوله: علينا أن نأخذ كل جزئية بشكل منفصل عن الجزئية الأخرى، ونتحدث مثلاً عن القروض الاستهلاكية والقروض الشخصية ثم نتحدث عن الموضوعات التي أضيفت على القروض العقارية، فعندما صدرت القرارات قامت المؤسسة فوراً بالبدء بتقييم الآثار التي يمكن أن تترتب عليه هذه القرارات وكان ذلك في اليوم الثاني مباشرة، حيث قامت المؤسسة بأعمال استباقية لتقدير الآثار وكيفية التعامل معها، وقد صدر التعميم الأول في وقت قياسي خلال أسبوع واحد، واستطعنا أن نقيّم المشكلة ونصنع الضوابط، ولم تتضمن هذه الضوابط إعادة جدولة التمويل العقاري؛ لأنه كان أكثر تعقيدا لأسباب كثيرة ممن نتحدث عنها، وقد أخذ منّا وقتاً أكثر؛ لأن بياناته أكثر تعقيداً، وطبيعة القروض العقارية طويلة الأجل، وفيها أسعار تكلفة متغيرة، بالإضافة إلى أنها ترتبط بمساكن المواطنين ولذلك كنّا حذرين جداً، خاصةً ما يتعلق بحالات التعثر في السداد، ولا نريد كذلك أن يصل المواطنون إلى تلك المرحلة التي سيخسرون فيها مساكنهم بسبب التعثر، ولهذا السبب أخذ تقييم التمويل العقاري وقتاً أكثر، وإذا نظرنا إلى التعاميم وجدنا الأحكام عن التمويل العقاري أكثر.

تكاليف تمويل التمديد

وعلّق ثامر العيسى: الشخص الذي أخذ قرضاً استهلاكياً بقسط يعادل ثلث الراتب وهو الحد الأعلى للقسط الذي يمنح البنك فيه القروض الشخصية، وبعد انخفاض راتب العميل صار القسط نصف الراتب واتفق فيه مع البنك وأنه بناء على تعليمات المؤسسة له الحق في إعادة الجدولة، ولكن العميل رأى أنه لا يريد إعادة الجدولة وإنما يريد أن يدفع (50%) من راتبه كقسط دون تحمل تكاليف اضافية وهذا حق من حقوقه.

وتداخل ياسر أبو عتيق قائلاً: إن ما يتعلق بإعادة الجدولة في القطاع المصرفي فإذا كانت الظروف طبيعية وتقدم العميل بإعادة الجدولة فستكون هناك رسوم في حدود (1%)، أمّا اعادة الجدولة الحالية فليست برضا العميل وإنما نتيجة تخفيض راتبه وليس له دور في ذلك، ولذلك كانت هناك مراعاة لاعادة الجدولة بخصوص الرسوم التي تؤخذ في هذه الحالات ولكن هناك تكاليف تمويل نتيجة التمديد.

وأضاف: سأعطي مثالاً إلاّ أنه غير دقيق لكنه يساعد في تسهيل نقل الصورة ولا يوضح مسألة الرسوم، وأعتقد أنه يوضح المضمون في الفقرة (3) الذي يقول: «إعادة جدولة المديونية دون احتساب رسوم إضافية»، وهو أنك لا تأتي وتقول أريد ألف ريال فقط كرسوم إدارية لإعادة الجدولة فهذا واضح في التعميم وفهمه سهل، ودون تغير في كلفة الأجل وهي النسبة، أي دون تغير في النسبة، بمعنى أن الشخص إذا أخذ تمويلاً بنسبة (3%) معدل نسبة سنوي حسب التعريف الوارد في لوائح المؤسسة لا تزيدها من (3- 4%) وذلك بأن يقول البنك أنه ارتفعت سعر الفائدة الآن، فبدلاً ما كان البنك يعطي ثلاثة في المائة وجاءه عميل يريد قرضاً سيعطى بنسبة (4%) في هذه الحالة لا تتم اعادة الجدولة للأوضاع القديمة دائماً فتم إعادة الجدولة في السعر السائد، مضيفاً أن القرض إذا طالت مدته زادت مخاطره، وأن القرض الذي مدته خمس سنوات فإنه أقل مخاطرة من القرض الذي مدته سبع سنوات وهكذا، ويأتي البنك كذلك ويقول ازدادت مخاطر هذا القرض وبالتالي أريد بدلاً من (3، 4، 5%) فهذه في الأوقات الاعتيادية أما تعليمات المؤسسة فتنص على عدم الرفع في النسبة، فإن البنك إذا بدأ بـ(3%) يجب الاستمرار على (3%) وهذه ستترتب عليها تكاليف كبيرة على البنوك تبلغ الملايين، والنص واضح في ذلك، أي دون تغيير في النسبة المئوية السنوية الثابتة من مبلغ التمويل الممنوح للعميل الذي سبق الاتفاق والتوقيع عليها بموجب عقد التمويل، إذا لم يذكر النص فقط بل تم شرحه في التعميم ليستفيد من ذلك المختص وغير المختص.

منطلق وطني

وأوضح ثامر العيسى أنه مثال على ذلك شخص يستأجر منزلاً بمبلغ (24) ألف ريال في السنة، إلاّ أنه تعرض لظرف محدد ويريد أن يمدد عقده لمدة ثلاثة أشهر إلاّ أن صاحب المنزل رفض التجديد لتلك المدة وطالب بأن يكون الإيجار لمدة سنة وبمبلغ يزيد عن (24) ألف ريال أو تكون الثلاثة أشهر بـ(10) آلاف ريال حيث نقول له لا يمكنك زيادة الإيجار في هذه الحالة على (24) ألف ريال ويجوز لك أن تمدد له لمدة ثلاثة أشهر وليس لك إلاّ ربع مبلغ (24) ألف ريال المتفق عليه، وبالتالي نكون قد ألزمنا صاحب العقار بأمرين، ولعلكم تعلمون أن صاحب العقار هو صاحب أموال، والبنك جهة

تجارية هادفة إلى الربح ولها أسهم مطروحة في سوق الأسهم وكثير من المواطنين يربحون من ذلك ولا تستطيع أن تذهب إلى البنك وتطلب منه أن تعطي قروضاً مجانية للأشخاص، وما خرجنا به من هذه الضوابط أنها حمّلت البنوك تكاليف من منطلق وطني لدعم تحقيق المأمول من القرارات الصادرة مؤخراً، وإذا ترتب عليها تكاليف سيحاول البنك تحمل التكاليف التي تزيد على عشرات الملايين، مؤكداً على أنه لو اتحنا الفرصة للناس دون مقابل سيتضرر البنك بلاشك فكل الناس سيطلب ويشمل ذلك المحتاج وغير المحتاج وصارت الفائدة توزع على المستحق وعلى غير المستحق في حين اننا نرغب أن توزع على من يستحقها.

كُلفة على البنوك

وعلّق طلعت حافظ: إن إعادة الجدولة بذات السعر فيها كلفة على البنوك وأرباحها وإيراداتها، ولا ننسى كذلك ربط هذا الموضوع بأسعار الفائدة، قبل سنة فقط زادت تقريباً حوالي (200) نقطة عما كانت عليه بداية العام الماضي أقل من (1%)، واليوم أسعار الفائدة زادت حوالي (200) نقطة فهذا يعد ضغطاً إضافياً على تثبيت الكلفة بنفس السعر.

وتداخل ياسر أبوعتيق قائلاً: في الواقع أن هامش الربح كان قبل عام حوالي (1.5%) تقريباً واليوم حوالي (2.5%)، و(2%) أقل سعر واليوم الاقتراض يتم بالسعر القديم ليس بالسعر الحالي، والتكاليف انعكست في السعر الذي هو هامش الربح، وهو قروض شخصية إسلامية، وهامش الربح في البنوك حالياً حوالي أقل من (2%) من القروض الشخصية، مضيفاً أن الهدف من الموضوع هو التخفيف من القرار على الجميع قدر الامكان، والتخفيف على المواطن بأن يتحمل المواطن قليلاً من التكاليف وعلى البنوك كذلك أن تتحمل قليلاً من التكاليف والمطلوب أن يشارك الجميع في تنفيذ هذا القرار، والمهم هو التخفيف كذلك من آثار الدخل على الجميع، وليست هناك جهة واحدة تتحمل على حساب جهة أخرى، مبيناً أنه من السهل أن نحمل البنوك وشركات التمويل المسؤولية ولكن إذا جئت أنا اليوم حملت البنوك وشركات التمويل القروض الشخصية ستتوقف عن منح القروض الشخصية ولن يضمنوا ما ستُصبح عليه الأمور في المستقبل، والقطاع المالي في أي مكان في العالم حينما يضغط عليه قد ينسحب من السوق أو يرفع الأسعار على البقية.

سعر الفائدة

وقال عبدالعزيز الأنصاري: لا شك أن المصارف ستتحمل مخاطر تغير سعر الفائدة خلال السنوات المقبلة، مما سيكون له الأثر على دخول وأرباح المصارف، والنقطة المهمة في هذا الأمر أن المؤسسة حينما أصدرت هذا التعميم وضعت في حسبانها الرؤية الموجودة والهدف من هذه الرؤية، وبما أن المواطن سيتحمل جزءاً من هذه الإجراءات التي نمت فلابد أن تضع في حسابها المواطن وأثر ذلك عليه، وبالتالي يجب على جميع القطاعات التي ستتأثر يجب عليها أن تتحمل جانباً من المسؤولية؛ لأن المواطن في نهاية المطاف هو الوالد والولد والوالدة والاخوان والاخوات، وبالتالي يجب أن نضع في اعتبارنا هذه الأمور، ولا شك أن في المستقبل ستظهر الانتاجية والابتكارات التي قد تساعد في تجاوز هذه الأزمة وستتحول الأمور من أفضل إلى أفضل بإذن الله تعالى.

وحول التواصل المباشر مع العملاء أوضح أنه بعد نزول الرواتب قامت المصارف ومن ضمنها مصرف الراجحي بالمقارنة بين الراتب الذي نزل في شهر أكتوبر وما بين الرواتب التي نزلت خلال الأشهر الماضية، والمقارنة ما بين عدد العملاء الذين تأثروا بالإنخفاض وبين الذين لم يتأثروا بالانخفاض، ومازالت الأحجام كبيرة وعدد العملاء لا شك كبير، ومازلنا في طور القيام بهذا، وسنتواصل مع العملاء وفي أقرب فرصة لنعطيهم الاجراءات الخاصة بإعادة الجدولة بالطريقة المناسبة، وحسب التوجيهات التي صدرت يجب على البنك أن يكون هو المبادر في التواصل مع العملاء والتأكد من تأثر رواتب العملاء.

مسؤولية اجتماعية

وعلّق طلعت حافظ: لدي تعليق على عملية التكلفة وزيادة التكلفة على البنوك وبالتالي تأثير ذلك على الأرباح، نرى كذلك أن منطلق البنوك قائم على مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وبمشاركة الكل نتيجة ما طرأ على الدخول ودور مؤسسة النقد في هذا الموضوع إضافةً إلى البنوك هو دور قائم على مبدأ المسؤولية الاجتماعية، والمهم في الأمر ألاّ ننسى أن البنوك هي عبارة عن مؤسسات تجارية يملكها مساهمون ومستثمرون ولهم حقوق على الذين يديرون هذه الأموال، وأن الذي أكد على البعد المجتمعي بدءً من المسؤولية هو أن التمويل الشخصي جعلت البنوك تبادر بتأجيل قسط محرم، وأماّ عن التمويل العقاري فإن معظم البنوك تقوم بعملها الآن بهذا الشأن، ومعظم أجهزة الإعلام الحديثة واجهت هذه المشكلة، وماتم ليس بفرض من المؤسسة لأن التعليمات التي صدرت لم تكن تتكلم عن تأجيل قسط محرم، بل كانت تتكلم عن إعادة الجدولة في أُطرها العامة وكانت هذه مبادرة مقدرة من إدارات البنوك انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية وتخفيف العبء عن المواطنين.

التواصل مع العملاء
وتداخل ياسر أبو عتيق: أود التعليق بخصوص التواصل مع العملاء، فمنذ صدور القرار لم يتواصل معنا العملاء الذين لديهم تمويل عقاري بالشكل المطلوب بل بأعداد قليلة لم يزد على عشرين عميلاً، ومنهم من اتصلوا علينا مباشرة واثنان منهم لديهما مشكلة تكمن في زيادة (1%) وبدأنا نرسل ما يزيد على (100) رسالة يومياً لنرى عدد المتابعين من أجل أن يحضروا إلينا ولكن للأسف لم يأتنا أحد وزودنا عدد الرسائل إلى (200) رسالة كذلك لم يحضر إلاّ ستة اتصالات، ثم زودنا عدد الرسائل إلى (300) رسالة ولم نر شيئاً ملفتاً ويبدو أن الصورة لم تكن واضحة لدى هؤلاء العملاء الذين كانوا يتواصلون معنا، مضيفاً أنه إذا عرف العملاء أن لديهم الحق تجدهم يتساءلون عن أفضل طريقة يمكن استخدامها، وأن العملاء يعرفون أن لهم الحق، وأن هناك إعادة جدولة، وأنه إذا كان له صعوبات مالية نتيجة تأثر دخله له الحق، مبيناً أن العميل قد وصلته هذه الرسالة وكانت المؤسسة حريصة عليها وكذلك العميل لاشك أن له الحق في إعادة الجدولة إذا تأثر دخله، وحين سؤالهم عن أفضل طريقة يمكن أن يستخدموها يكتشفون أن ليس هناك سبب هل يؤجلون أو يمددون لكنهم في كل الأحوال لم يستفيدوا شيئاً ومن ثم يقرروا الاستمرار، واعتقد أن المهم أن يكون لدى العميل خيار واضح وحق وأنه من المهم كذلك بالنسبة للصحافة أن توضح للعملاء أنه لا توجد أي رسوم بخلاف تكلفة التمديد في حالة التمديد ولا يوجد كذلك تورق، ولا نستطيع اليوم أن نمدد للعميل لمدة خمس سنوات، ولابد أن أعمل موضوع التورق ومن ثم أعرضه في السوق، وهناك تكلفة حقيقية تتحملها البنوك والشركات المتخصصة في التمويل مقابل شرعية التعامل لأن التعميم يتضمن عدم تحميل العميل أي تكاليف، لافتاً إلى أن الأمر ليس مخيفاً، ولكن يحتاج مجهوداً وتكاليف، ونأمل أن يكون الأثر أقل مما نتوقع.
وتداخل ثامر العيسى: التواصل يفضل أن يكون بعد توافر معلومات عن حجم تأثر الشخص، وفي حال وجود استفسارات أو شكاوى بإمكانهم التقدم إلى المصارف وشركات التمويل، وفي حال عدم رضا العميل عن الاجابة أو الحل المقدم من المصرف أو شركات التمويل يجب التواصل مع المؤسسة من خلال إدارات حماية العملاء في المؤسسة ومن خلال قنوات التواصل المتاحة مثل التواصل الالكتروني، والرقم المجاني الموحد، والإيميل، والفاكس، والحضور شخصياً لمعالجة شكاواهم من خلال المدد المحددة، والمؤسسة حريصة على أن تعالج هذه الشكاوى وكذلك الحالات الفردية التي قد لا تكون ضمن نطاق تعليمات إعادة الجدوى.
خيارات التمويل العقاري
وحول الخيارات التي تقدم للعميل في موضوع التمويل العقاري قال ياسر أبوعتيق: فيما يتعلق بالتمويل العقاري لدينا خياران رئيسيان هما: المدة، والخيار التصاعدي وكثيراً من العملاء لديهم قروض شخصية عقارية بحيث يدفع الشخص (33،33%) قرضاً شخصياً ويدفع (20%) قسطاً عقارياً وبعد ثلاث سنوات ينتهي القرض الشخصي، ويستطيع أن يرفع القسط حتى يصبح تصاعداً وقد سمح تعميم المؤسسة بذلك، وبعض العملاء تأثرهم كبير ولم تجد معهم هذان الحلان، ولكن يمكن إيجاد حلول أخرى بأي شكل كان والفكرة تقوم على إعطاء العميل فرصة حتى يحسن من دخله خلال فترة قادمة ويحصل على شروط إعادة تمويل أخرى تكون أفضل، مبيناً أن اليوم نجد بعض العملاء لا يشعر أنه لم يحصل على شروط مناسبة له، والمهم هو المحافظة على المنزل لما لذلك من تأثيرات اجتماعية خطيرة ربما أخطر من مشكلة التمويل الشخصي، وبعض العملاء لا تكون هذه الحلول أفضل الحلول لهم ولكنها مؤقتة إلى أن يتحسن دخلهم المالي، ومن ثم يحصلون على تمويل من جهة أخرى يعدل به هذا الوضع، مشيراً إلى أن الأمر المهم الذي لا يقل أهمية من كل ما ذكر هو المحافظة على هذه المكتسبات التي حدثت في الفترة السابقة، حيث ساهم التمويل العقاري على حصول حوالي (156) ألف شخص على منازل، ونسعى إلى الحفاظ على هذه المكتسبات بقدر الإمكان سواء للأسرة أو للبنوك وشركات التمويل.
ليس بجديد
وأوضح د. بدر العتيبي أن إدارة حماية العملاء وتلقي الشكاوي موجودة منذ سنوات، أماّ فيما يتعلق بإعادة الجدولة فهي ليس أمراً جديداً على الممولين ولا على ساما، ومثل هذه الشكاوى ليست جديدة كذلك على المؤسسة، ويقوم الممولين قبل القرارات الأخيرة بإعادة الجدولة وللمقترضين وخاصة حالات التقادع المبكر.
ولدينا زملاء في إدارة حماية العملاء على قدر عال من التدريب للتعامل مع جميع الحالات منذ سنوات ولكننا نتوقع زيادة الحالات خلال هذه الأيام، والآن نعمل في المؤسسة على استقبال الاستفسارات المتوقعة وسيصدر ذلك على موقع المؤسسة، ومن تلك الاستفسارات المتوقعة هو أن تكون لدى العميل استفسارات تحتاج إلى إجابات قبل التقدم إلى الممول أو إلى المؤسسة.
وتداخل ثامر العيسى: هناك استفسارات ترد إلى المؤسسة من البنوك؛ لأن التعليمات لم تكن كاملة حتى تغطي كل شيء، وبالتالي نجد استفسارات تأتينا من البنوك ونضع لها إجابات نزود بها البنوك أو الشركات وسنعمل على وضعها في قائمة حتى تكون متاحة للعملاء على الموقع الالكتروني.

وعلّق عبدالعزيز الانصاري: لدي أمر مهم أود أن أضيفه وهو أنه لا البنوك ولا شركات التمويل ترغب في تلقي شكاوى؛ لأن في جميع المصارف والشركات حدود لمؤشرات الأداء لا يجب أن أتعدى هذه النسبة المحددة، وأن جميع البنوك لا شك ستتخذ ما تستطيع من إجراءات وتسهيلات من أجل تخفيف هذه الشكاوى؛ لأن جميع البنوك والشركات لا ترغب أن تتزايد عليها الشكاوى، ومن المؤكد أن البنوك تعمل بشكل كبير وبحرص شديد وبجهود داخلية من أجل التخفيف قدر الإمكان من الشكاوى.

اختيار الآلية

وطرح الزميل خالد العويد سؤالاً قال فيه: هل وضعت مؤسسة النقد آلية حديثة بالعملاء يتبعون كيفية إبلاغ البنك بإعادة الجدولة بدلاً من ذهاب كل عميل للبنك ومن ثم يجد نفسه أمام تسويف «راجعنا بكرة»؟، أليست هناك آلية حديثة تسمح للعميل أن يقدم طلبه عبر الانترنت حول إعادة الجدولة؟

وأجاب ثامر العيسى: في الواقع أن المؤسسة تركت للبنك حرية اختيار الآلية المناسبة، ولكنها اشترطت أن تكون آلية موثقة وموثوقة، وقد أتاحت بعض البنوك قنوات تواصل حديثة ولكن ليس بإمكان المؤسسة أن تفرض على البنوك أن تقوم بوضع نظام آلي واحد، وليس من الممكن خلال شهر واحد أن يتم تطوير نظام آلي واحد، ولكن ترك للبنوك اختبار الوسيلة التي يرونها مناسبة لاستيعاب جميع الطلبات بدون تكليف على العملاء، وقد وردتنا استفسارات من بعض البنوك والشركات عن امكانية الاكتفاء بالتوقيع الإلكتروني وكان رد المؤسسة على تلك البنوك أن هناك شأن يخص البنك وعلى البنك أن يختار القنوات المناسبة له ولعملائه.

وتداخل عبدالعزيز الأنصاري: إنه نسبةً لضيق الوقت فإنه من الصعب أن أعطي بشكل كامل عملية إعادة الجدولة من البداية إلى النهاية بشكل الكتروني، ولكن ستحاول البنوك أن تجد آلية تجعل جزءاً من هذا الإجراء عبر التواصل الالكتروني قدر الإمكان، ولكن ليس بالشكل الكامل لضيق الوقت.

تمديد ساعات عمل البنوك

وتداخل الزميل خالد العويد: ما أقصده القضاء على عبارة «راجعنا بكرة أو الأسبوع القادم»، ولكن هناك بعض البنوك لم تعلن عن شيء، هل المؤسسة تلزم جميع البنوك التي منحت قروضاً شخصية لإعادة الجدولة؟

وأجاب ثامر العيسى: في الواقع أن البنوك كلها لم تعلن عن إعادة الجدولة بل تواصلت مع عملاءها، أماّ إذا كنت تقصد تأجيل القسط فهذا ليس جزءاً من التعميم ولم تشترط المؤسسة على البنوك أنها تقوم بتأجيل القسط، والذي أعرفه أن جميع البنوك المحلية وبعض الشركات أجلت القسط بمبادرة منها فقط، حيث لم تلزم المؤسسة البنوك أو الشركات بتأجيل قسط شهر محرم، أماّ إذا كان سؤالك يتعلق بالإعلان عن إعادة الجدولة فأنا أعتقد أننا في بداية المدة وضعت المؤسسة فترة للبنوك تعمل من خلالها على إنهاء الطلبات التي تقدم لها، وقد ذكر ياسر أبو عتيق أنهم بدأوا بارسال (100) رسالة يومياً وحينما جاءهم عدد قليل، فزادوا عدد الرسائل إلى (200) رسالة ثم زادوا عدد الرسائل الى (300) نسبةً لقلة الذين تجاوبوا معهم؛ لأن البنك أو شركة التمويل لا يريد أن يعلن إعلاناً واحداً يجعل الناس يأتون في أسبوع واحد وهذه الطريقة هي التي ستؤدي إلى تأخر معالجة الطلبات، والبنوك طلبت من مؤسسة النقد السماح لهم بتمديد ساعات العمل حتى تستطيع هذه البنوك معالجة أكبر عدد ممكن من الطلبات، من هنا ترى أن الإعلان ليس شرطاً وإنما المطلوب هو التواصل مع العميل.

تدهور التصنيف الائتماني

وفي سؤال حول كيف كان الوضع في الحالات العادية لمن يرغب في إعادة الجدولة قبل قرار إلغاء البدلات؟

وأجاب عبدالعزيز الأنصاري: إن إعادة الجدولة قبل إصدار هذه القرارات كانت تتم إذا حدث للعميل مشكلات تؤثر على إمكانية سداده بسبب فصله من العمل أو تقاعد مبكر، وفي هذه الحالة من حق البنك أن يسعى إلى الحصول على أمواله، وبالتالي يتم اعادة الجدولة بزيادة المدة، أماّ فيما يتعلق بالوضع الذي نحن فيه الآن فإن البنوك والشركات تعمل على الانتهاء من هذه المشكلة في أقل مدة زمنية ممكنة، وإنهاء عملية إعادة الجدولة حتى تعود الأعمال إلى وضعها الطبيعي، وفي هذه الحالة سيتواصل البنك مع العميل من أجل إعادة الجدولة بأسهل وأسرع طريقة ممكنة لضمان حقوق الطرفين.

وأوضح ثامر العيسى: أن جميع البنوك وشركات التمويل في العالم لا يحبذون إعادة الجدولة؛ لأنها لا تمثل أمراً إيجابياً، ولأنها بالنسبة للبنوك وشركات التمويل تعد حدثاً سلبياً ولا يرغبون الدخول فيها؛ لأنها تؤدي إلى تدهور الحالة والتصنيف الائتماني، والمؤسسة من منطلق الواجب الوطني ألزمت البنوك على اعادة الجدولة حتى لا يأتي بنك ويقول أنه لا يريد عمل إعادة الجدولة، أو سأقوم بإعادة الجدولة فقط للحالات التي نجد فيها حجم الضرر كبير جداً، لدرجة عدم استطاعة

العميل الإيفاء بسداد القرض، أماّ سبب إلزام مؤسسة النقد للبنوك وشركات التمويل هو أن الممولين لن يرغبوا اختياراً لتقديم هذه الخدمة في جميع الحالات.

موظفو القطاع الخاص

وتساءل الزميل صالح الحماد عن موظفي القطاع الخاص في مثل هذه الحالات، وفي وقت عمدت أغلب الشركات إلى تخفيض عدد الموظفين وألغت المكافآت، ومعظمهم لديهم قروض استهلاكية وقروض عقارية؟

وعلّق ياسر أبوعتيق قائلاً: بالنسبة للقطاع الخاص فإن أكثر الموظفين الذين جاؤوا إلينا أكثر من موظفي الدولة لكنهم لم يتأثروا، والمكافآت التي يأخذونها تعتبر مبالغ إضافية وليست من أصل الراتب بالنسبة لشركات التمويل، وهناك فرق بين شركات التمويل والبنوك، ففي البنوك نجد العلاقة التعاقدية مع الأفراد بصفة عامة تعتمد على الراتب بشكل رئيسي، وجهة عمل الموظف هي التي تحدد علاقة الموظف مع البنوك، ليس الموظف كشخص المهم هو جهة عمل العميل، والمهم الراتب الذي يتقاضاه، وبالتالي نحن في البنك نعلم كم يستلم العميل من راتب وكم نخصم وكم لديه من أفراد، وكم منزل يملك وكم يصرف شهرياً من ناحية استهلاكية وكم يتبقى له، وهل لديه رصيد في نهاية الشهر أم لا، مضيفاً أنه بالنسبة لنا نجد أن الذين يأتون إلينا طوال العام تكون العلاقة بيننا وبينهم (1) لـ(1)، ولدينا شخص في البنك مسؤول عن العملاء، لهذا فإنهم يأخذون راتب العميل قبل صرفه، وبالتالي لا يحتاج أن يكون لديه علاقة معه، مبيناً أنه في القطاع الخاص أول شيء يتم هو إلغاء المكافأة، ومن ثم تأتي مرحلة تخفيض الرواتب، واليوم فإن البنوك وشركات التمويل لديها استعداد لاستقبال أي شخص لديه مشكلات، والكل على استعداد لإيجاد وسيلة تواصل تؤدي إلى التعاون في عملية التمويل الشخصي أو التمويل العقاري من أجل إيجاد الحلول، لا العميل يستطيع أن يأخذ حقوق البنك ولا البنك يستطيع أن يأخذ حقوق العميل.

لاتشمل العملاء الجدد

وتحدث طلعت حافظ عن إعادة الجدولة في الحالات الخارجة عن التعليمات، مؤكدا أن البنوك دائماً تتفهم وضع العميل، ولكن هناك فرق بين العميل الذي لديه مشكلة حقيقية والعميل الذي ليس له مشكلة، وفي كل البنوك هناك إدارة تقوم بحماية العملاء، إضافة إلى ذلك فإن البنوك وشركات التمويل لا تريد للعميل أن يتعثر لأن تعثره يتسبب في مشكلة له وعلى هذه البنوك والشركات، كذلك فإن هذه التعليمات التي صدرت عن ساما لا تشمل العملاء الجدد، وإنما تشمل الذين أخذوا قروضاً وبالتالي أصبحت بياناتهم معروفة لدى البنك أو شركة التمويل من حيث القروض ونسبة الربح وراتب العميل.. إذاً هذه التعليمات تشمل القديم ولا تشمل القروض التي أخذت بعد التعليمات.

«شكاوى الجدولة» تحت السيطرة.. وفريق خاص للمعالجة السريعة

أكد ثامر العيسى في إجابته عن سؤال يتعلق بوضع لجنة فنية أو إدارية في ساما لمعالجة أي خلافات أو مشكلات يمكن أن تطرأ في المستقبل، أن لدى المؤسسة إدارة خاصة بحماية العملاء وهناك مراكز اتصال تشمل الاتصال الهاتفي بوجود رقم موحد، (8001256666) والموقع الالكتروني للمؤسسة (www.sama.gov.sa) وكذلك من خلال البريد والفاكس والإيميل.

كل هذه القنوات متاحة للتواصل، وهذا جزء من عمل المؤسسة حيث لدينا فريق من الزملاء والزميلات لتلقي الشكاوى ومعالجتها خلال مدد زمنية قصيرة، وعندما جاء موضوع إعادة الجدولة وضعت المؤسسة خطة لاستيعاب الزيادة المتوقعة في الشكاوى والاستفسارات، خاصةً أن المؤسسة طلبت من البنوك عند وجود حالات استثنائية يمكن التعامل معها بشكل استثنائي لما يتوافق مع الضوابط، ويمكن أن تحتاج إلى معاملة تخرج عن نطاق هذه الضوابط لذا تم وضع خطة لزيادة الطاقة الاستيعابية لتلقي الشكاوى والاستفسارات، وبالفعل تلقينا العديد من الاستفسارات وليست بالحجم الذي توقعناه ولكن نحن في البدايات الخاصة باعادة الجدولة، وإذا كان هناك شخص ليس مقتنعاً بعملية الجدولة وغير راض عن ذلك ولديه أسباب منطقية أو غير مستوعب لمفهوم الجدولة، فتناقش في البداية بينه وبين البنك، وإذا لم يصل البنك إلى حلول مع مثل هذا العميل من حق العميل أن يتقدم إلى مؤسسة النقد، وستتعامل معه المؤسسة، حيث وضعت المؤسسة خطة لمثل هذه القضايا، ولكن لم نكن نتوقع أن تكون الاستفسارات والشكاوى منخفضة والوضع بشكل عام تحت السيطرة.

فهم خاطئ لمفهوم الجدولة بدون مقابل..!

في سؤال حول ما إذا طلب العميل زيادة النسبة عن تلك النسبة المحددة للاستقطاع من الراتب، ومدى وجود مرونة بهذا الشأن، أكد طلعت حافظ على ما ذهب إليه ثامر العيسى على أن هذا فيه جانب اختياري للعميل؛ وقال: قد يأتي أحد العملاء ويطلب إعادة الجدولة حيث لديه فرصة لذلك، لأنه قد يكون لديه دخول أخرى تسمح له أن يسدد؛ لأن اعادة الجدولة فيها زيادة في المدة قد تصل إلى سنتين أو ثلاث وهناك فهم خاطئ بالنسبة للجدولة حيث فهمها بعض الناس أنها تتم بدون مقابل، بالرغم أن التعليمات واضحة ألاّ تكون هناك كلفة اضافية من ناحية الرسوم أو إعادة الجدولة، ولكن تمديد المدة من

خمس سنوات إلى سبع سنوات في القروض الشخصية أو من (10) إلى (15) سنة في القروض العقارية ففي ذلك كلفة إضافية؛ مضيفاً أن ذلك هو نفس السعر المستخدم كما هو في السابق إذا كان الأمر يتعلق بالتمويل الاستهلاكي أو التمويل العقاري الثابت يستخدم نفس الجدولة في المدة الإضافية ويختلف الأمر إذا كانت العقود عبارة عن عقود إيجار، ويستخدم السعر ولكن بعد الاتفاق مع العميل في فترة قادمة، لافتاً إلى أن عملية إعادة التمويل ليست بدون تكلفة ولكن قد يأتي شخص ما ويقول إنه لا يريد تكاليف إضافية وإن لديه القدرة على الالتزام بالتسديد، وهذا ما أشار إليه ثامر العيسى أن الأمر اختياري، لذلك فإن تعليمات المؤسسة تشمل الأمرين سواء الاستهلاكي أم العقاري بأن يتم التخاطب مع العملاء والتفاهم معهم وأن يتم كذلك بموافقة الأطراف وليس إجباراً، مع مراعاة نسبة الاستقطاع وحسب تعليمات المؤسسة المواءمة مع بقية الالتزامات المختلفة بالنسبة للعميل.

120 مليار ريـال قيمة العقود العقارية 85% منها لموظفي الدولة و343 ملياراً تمويل شخصي.. و43 ملياراً قروض ائتمان وسيارات

أوضح د. بدر العتيبي ان البيانات تشتمل على عدد المقترضين وبيانات القروض القائمة التي تبقت في صندوق الممولين، أمّا بالنسبة للتمويل العقاري فإن عدد العقود هي (156) ألف عقد بما فيها الحكومة والقطاع الخاص، وأن ما يعادل (85%) من هذا العدد هم موظفو الحكومة، أمّا القروض القائمة العقارية كمبالغ حالياً فحوالي (120) مليار ريال وهي عبارة عن التمويل العقاري السكني نهاية الربع الثالث 2016م، أما بالنسبة للتمويل الشخصي تقريباً (343) مليار ريال سعودي نهاية الربع الثالث، وتعادل (24%) من محفظة البنك التمويلية، هذه هي المبالغ القائمة، مبيناً أنه فيما يتعلق بقروض بطاقات الائتمان حوالي (11) مليار ريال سعودي، وبالنسبة للمركبات والسيارات الممنوحة للبنوك حوالي (32) مليار ريال نهاية الربع الثالث من عام 2016م، أمّا المتوقع من الممولين أن يعطوا إحصاءات دقيقة عن عدد العملاء الذين يمكن أن يتأثروا، مشيراً إلى أن تعليمات المؤسسة التي صدرت والخاصة بالاستهلاكي والعقاري فهي تخص العملاء الذين ثبت للممول العقاري أنهم بالفعل تأثروا وأن الممول العقاري هو الذي يحق له أن يتأكد من صحة الانخفاض في الرواتب، ونصت التعليمات كذلك أن على الممول العقاري أن يحتفظ ببعض الوثائق التي تثبت فعلاً تضرر العميل.

ما المطلوب؟

ثامر العيسى:

الرسالة التي توجه إلى العملاء أن يعوا أن هذه التعليمات صدرت استشعاراً من المؤسسة بأهمية معالجة الحالات التي تنشأ عنها هذه القرارات حتى قبل وقوعها، وذلك من باب حرص المؤسسة على التنبؤ بما قد يحدث أو يؤثر على ظروف العملاء، ومحاولة معالجته بشكل استباقي، لذا هذه الفرصة أتيحت لمعالجة أوضاع من تأثر ولا تعني بالضرورة الاستفادة منها، بل هي متاحة، أمّا إذا كان الشخص قادراً على الاستمرار في الإيفاء بالتزاماته فهذا خيار ممتاز ويعتبر مما يسمى الاقتراض المسؤول، بأن يكون الشخص حريصاً على أن ينهي أقساطه بالسرعة المطلوبة، والمتوقع من البنوك أن تتعامل مع هذه الحالات بمسؤولية، وأعتقد أن مبادرة البنوك وبعض شركات التمويل لتأجيل قسط شهر محرم بادرة جيدة ودليل على تفهم هذه البنوك لأهمية هذه الخطوة وتعاونهم مع المؤسسة واستشعارهم للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق البنوك.

د. بدر العتيبي:

يجب أن نوضح أن إعادة الجدولة هي للعملاء المتأثرين بالقرار في القروض الاستهلاكية والعقارية، وقد سعت المؤسسة ضمن فريق متكامل للوصول إلى الصيغ والتعليمات التي ظهرت في الإعلام، مع تأكدنا أنها ستغطي عدداً كبيراً من العملاء، وطلبنا من الممولين في الحالات التي لا تنطبق عليها التعليمات تزويد المؤسسة بها وبتقارير ربع سنوية عنها، ولا بد كذلك من اقتراح الحلول وعدم الاقتصار على المعالجات التي وردت في التعميم، وهذا مذكور في البند العاشر.

عبدالعزيز الأنصاري:

يجب على جميع القطاعات أن تتحمل جانباً من المسؤولية؛ لأن المواطن في نهاية المطاف هو الوالد والولد والوالدة والاخوان والاخوات، وبالتالي يجب أن نضع في اعتبارنا هذه الأمور، حتى نتجاوز هذه الأزمة وتتحول الأمور من الأفضل، فنحن الآن نمر بظروف استثنائية، والبنوك تعمل بكل جد لإيجاد الحلول التي تضمن استمرار الحياة الكريمة بشكل طبيعي للمواطنين وتخفيف ضرر انخفاض الرواتب، ولا شك أنها تسعى إلى الربح ومع ذلك لا تغفل عن تحمل مسؤوليتها تجاه المواطنين الذين هم في حاجة إلى من يعينهم في هذا الوقت.

ما أُثير في الإعلام بأن بعض البنوك أكدت أنها أجلت القسط في حين أنها لم تؤجل، بالفعل كانت هناك حالات استثنائية، لأن حجم العملاء كان كبيراً وتم التعامل مع الكثير من الحالات، حتى قبل اتصال العملاء وتقدمهم بالشكوى بأن البنك وعد بتأجيل القسط ولم يوف بوعده، وتم التعامل معه بشكل استباقي، وإعادة القسط للعميل.

طـلعت حـافـظ:

أوكد أن البنوك جميعاً تتفهم وضع العملاء ولكن هناك فرقا بين عميل لديه مشكلة حقيقية في هذا الأمر وعميل آخر ليس لديه أي مشكلة، والأمر الآخر إن العلاقة القوية التي دامت أكثر من خمسة عقود بين المؤسسة وكافة البنوك في التعامل مع التعليمات والأنظمة، هي سبب تميز القطاع المصرفي السعودي على مستوى العالم، حتى جاء في المستوى الرابع بشهادة وكالة "فتش" العالمية، إضافةً إلى ذلك قيام البنوك بتطبيق التعليمات وسرعة تجاوبها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، وستتحمل البنوك وشركات التمويل التكاليف التي ذكرت بشكل مباشر وغير مباشر.

ياسر أبوعتيق:

يجب أن نحرص على مراجعة أوضاعنا، وأن نعلم أن نموذج عملنا كشركة أو فرد سيختلف، وأن نعيد حساباتنا، والتركيز على الأشياء الضرورية، وعملية إعادة الجدولة هي عملية مؤقتة حتى يستطيع الكل تحسين أوضاعهم وتحسين الدخل في الفترة القادمة.

يجب ألاّ يعتقد العملاء أن إعادة الجدولة هي نهاية المطاف، فهي وسيلة مؤقتة للتعامل مع الظروف الحالية إلى أن يتم تعديل الأوضاع، ولا بد للشركات والأفراد والبنوك والمؤسسات من تعديل أوضاعها لتتواكب مع الظروف

بواقعية أفضل ومنطقية، وحيث كانت لدينا في السابق أمور زائدة عن الحاجة يجب أن نستغني عنها في المراحل القادمة.

كيف يتعامل البنك مع عميل لديه قرض شخصي وتأجيري وعقاري وبطاقة ائتمان؟

أفاد عبدالعزيز الأنصاري أننا إذا افترضنا أن هناك شخصاً لديه تمويل شخصي وتأجيري وعقاري وبطاقة ائتمان وأن مجموع ما يخصم من راتبه حوالي ٦٠٪ إضافة إلى خصم البدلات سيصبح مجموع ما يخصم منه حوالي ٨٠٪ في هذه الحالة يجب على البنك أو شركة التمويل أن تكون على اتصال مع العميل لإيجاد حلول لمشكلته في حالة موافقته على الاستمرار على وضعه كما هو، بما فيه التمويل العقاري، ونعطيه اختيارات للحلول حتى نستطيع الاستكمال معه، وإذا كان يريد إعادة الجدولة ويرجع إلى نسبة الاستقطاع لجميع المنتجات كما كانت في السابق، فلابد من أن نجد له الحلول منها أن أنزل من٣٣٪ للتمويل الشخصي في مقابل المنتجات الأخرى بحيث نرجع إلى نسبة الاستقطاع الأولى لجميع المنتجات.

وعلق على ذلك د. بدر العتيبي: إن البند رقم (٧) أكد على تحديد نسبة القسط من الدخل الشهري الجديد بحيث لا تتجاوز النسبة المحددة لمنح التمويل

ويجوز كذلك موافقة العميل في حالة عدم وجود التزامات أخرى لدى أي ممول آخر وتحديد النسبة عند المستويات المختلفة تتناسب مع ظروفه.

مفتّشون ميدانيون على البنوك وشركات التمويل

أوضح د. بدر العتيبي في تعليقه على سؤال حول مسؤولية إدارة التفتيش البنكي في مؤسسة النقد في مراقبة الحسابات لضمان عدم تجاوز الاستقطاع البنكي للنسبة المحددة من رواتب العملاء، وكيفية التعامل مع التجاوزات؟، أوضح: إن التفتيش موجود سواء على البنوك أو على شركات التمويل أو على شركات التأمين، وفي الواقع إن عمل التفتيش عمل مستمر، لذلك حرصت المؤسسة خلال التعليمات الأخيرة أن على البنك أو الممول الاحتفاظ بجميع الإثباتات والوثائق التي تخص الحالة، فهذه من ضمن الأعمال المستمرة لمسؤولية ودور المؤسسة، وهناك تعليمات وشروط بأن لا تتجاوز القروض الشخصية ٣٣٪، ويخرج المفتشون ليتأكدوا من بيانات وملفات العميل وأن الممولين ملتزمين بتعليمات المؤسسة، فنحن حالياً نعمل على إعداد برنامج فحص للبنوك والمصارف وشركات التمويل للتأكد من التزامهم بما ورد من تعليمات، وقد طلب من البنوك الاحتفاظ بجميع الوثائق التي تثبت على أنهم على تواصل مع العميل، أو أنهم أعطوه الفرصة لإعادة الجدولة أو أنهم تعاونوا معه بالشكل المطلوب، وطلبت هذه الوثائق لأنه سيتم عمل برنامج فحص للجميع وتؤخذ عينات للتأكد من الالتزام، والشكاوى ستتم معالجتها، وستكون هناك زيارات ميدانية للبنوك والمصارف وشركات التمويل للتأكد من التزامهم بالأحكام التي وردت في التعميم، والبنوك والمصارف ألزمت لإعادة جدولة التمويل العقاري والتمويل الشخصي، ومع ذلك ترك مجال لاستمرار بقية القروض ومع ذلك ترك مجال لاستمرار بقية القروض وقد تضمنت التعليمات بالنص صراحة على انه يجب مراعاة الالتزامات الائتمانية الأخرى، وفي الحالات الاستثنائية تضمن التعميم بالنص صراحة على أنه يجب مراعاة الالتزامات الائتمانية الأخرى في إعادة الجدولة وبالتالي إذا كانت نسبة قروض أحد الأشخاص ارتفعت من 33،33٪ إلى ٥٠٪ يمكن أن يخفض البنك هذه النسبة إلى 33،33٪ إذا وجدت عليه التزامات وفي جميع الأحوال يجب موافقة العميل على طريقة اعادة الجدولة علماً أن حالات اعادة الجدولة قد تختلف من

عميل لآخر بناء على متغيرات عديدة كالعمر، ونوع القرض، ومدى وجود التزامات أخرى وغيره، وفي حال اختلاف العميل مع الممول على طريقة اعادة الجدولة يمكن للعميل التقدم لمؤسسة النقد لتقديم شكوى وسينظر في كل حالة على حده.

الجزيرة AL-JAZIRAH

ثمن ما حققه التمرين الخليجي المشترك "أمن الخليج العربي الأول"..

برئاسة خادم الحرمين:

مجلس الوزراء: مستقبل مشرق للمملكة من خلال المسار التنموي الجديد وفق رؤية 2030 وبرنامج التحوّل الوطني

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/ln33.htm

«الجزيرة» - واس:
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الإثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالتين اللتين تسلمهما - أيده الله - من فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وعلى نتائج لقاءاته ومباحثاته - حفظه الله - مع دولة الوزير الأول الجزائري الأستاذ عبد المالك السلال، ودولة رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا هايلي ماريام دسالني، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني، ومعالي وزير الداخلية الإيطالي أنجيلينو ألفانو.
وفي حديثه - أيده الله - للمجلس عن الاقتصاد الوطني، إثر اطلاعه على التقرير السنوي الثاني والخمسين لمؤسسة النقد العربي السعودي للعام المالي 2015م، نوه الملك المفدى بالوضع المالي للمملكة نتيجة ما تتمتع به - بفضل الله - من أمن واستقرار، ، مقدراً - أيده الله - ما تبذله مؤسسة النقد من جهود لخدمة الاقتصاد الوطني.
وأعرب المجلس عن أمله بالمستقبل المشرق الذي ستصل إليه المملكة - بإذن الله - من خلال مسارها التنموي الجديد، الذي حددت أهدافه رؤية المملكة2030 وبرنامج التحول الوطني، مما سيكون له الأثر الاقتصادي الملموس من خلال تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة ، أن مجلس الوزراء تطرق إلى ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية من أهمية حماية الأطفال من الظاهرة التي تهدد مقومات المجتمعات الإنسانية وتنتهك براءة الطفولة وتستبيح كرامتهم بالاعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال، وأن استضافة المملكة للملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت، يعكس ما توليه المملكة من اهتمام وعناية لحقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفولة على وجه الخصوص النابع من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. كما أطلع المجلس على ما أبرزه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع خلال ترؤسه اجتماع الدورة الخامسة عشرة لمجلس الدفاع المشترك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تطلع الجميع إلى دفع مسيرة عمل المجلس إلى الأمام، لاسيما في المجال العسكري في ظل التحديات التي تواجهها اليوم دول المنطقة وتحتم التنسيق والعمل على تطوير الأعمال بشكل سريع.

وبين معاليه أن المجلس جدد التأكيد على ما جاء في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمكة المكرمة بأن المملكة لن تتهاون في الذود عن الحرمين الشريفين، وما تضمنه الاجتماع من تشديد على ضرورة وضع حد للممارسات التي تقوم بها المليشيات الحوثية وأعوانهم، ومن ذلك تماديهم بإطلاق صاروخ باليستي تجاه منطقة مكة المكرمة في استفزاز لمشاعر المسلمين وتهديد غير محسوب العواقب للمقدسات الإسلامية. واطلع مجلس الوزراء على ما أكدته المملكة أمام مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثانية والعشرين في مراكش من التزامها الراسخ بدورها في مواجهة مشكلة التغير المناخي، وبتلبية احتياجات العالم من الطاقة البترولية على المدى البعيد مع دعم التحول التدريجي نحو مستقبل بيئي أكثر استدامة. مشيداً المجلس بنتائج المؤتمر ونداء مراكش الذي تبناه المؤتمر، وكذلك تأكيد المملكة أمام قمة العمل الأفريقية بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى إلى التعاون المثمر على المستوى العربي الأفريقي لما فيه الخير لمستقبل الشعوب، في ظل التحديات الاستراتيجية التي تواجهها المنطقة، وتكريس الشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي أقرت بنيويورك عام 2015م.
كما أشاد المجلس بنتائج اجتماع أصحاب المعالي وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة والثلاثين بالرياض وما طُرح خلال الاجتماع من مبادرات وبرامج ستسهم ـ بمشيئة الله ـ بفاعلية في العديد من المجالات بقطاعي العمل والتنمية الاجتماعية ومن ذلك تنفيذ السوق الخليجية المشتركة.
وثمن المجلس ما حققه التمرين الخليجي المشترك «أمن الخليج العربي الأول» الذي شاركت به المملكة العربية السعودية تنفيذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين ـ رعاه الله ـ مع دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، وذلك بمملكة البحرين، وما يمثله التمرين من ثقلٍ في تعزيز التكاتف والتعاون الأمني الخليجي والانسجام التام في ترسيخ دعائم الأمن وردع أعداء الوطن. وأدان مجلس الوزراء ما يتعرض له الشعب السوري في محافظة حلب وريفها من القصف الوحشي والعمل الإجرامي لا سيما على المستشفيات والمدارس، ما أسفر عن تدميرها وخروجها عن الخدمة، وحرمان المدنيين من المساعدات الإغاثية وارتفاع مأساتهم، مشددا على أن أعمال القصف تندرج ضمن الممارسات الهمجية التي تجافي مبادئ وقيم وجوهر القانون الدولي الإنساني ومبادئ الإنسانية عموماً.
وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها،وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولا: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الزامبي في شأن مشروع مذكرة تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية زامبيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانياً : بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بتخصيص الأندية الرياضية في المملكة، وبعد الاطلاع على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 - 7 / 38 / ت) وتاريخ 14 / 2 / 1438هـ ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات ، من بينها : 1 - الموافقة على تخصيص الأندية الرياضية التي تشارك في بطولة الدوري السعودي لأندية الدرجة الممتازة لكرة القدم (دوري المحترفين)، وذلك وفقاً لما ورد في محضر لجنة التوسع في الخصخصة المؤرخ في 8 / 9 / 1437هـ . 2 - تحويل الأندية الرياضية التي يتقرر تخصيصها إلى شركات بالتزامن مع بيعها، وتتولى الهيئة العامة للرياضة منح هذه الشركات تراخيص وفق شروط تضعها لذلك. 3 - قيام الهيئة العامة للرياضة بالتنسيق مع وزارة التجارة والاستثمار ، ووزارة الاقتصاد والتخطيط ـ بوضع الضوابط والشروط اللازمة لممارسة شركات الأندية لنشاطها، ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنها . 4 - تكوين لجنة تتولى الإشراف على متابعة استكمال مراحل تخصيص الأندية الرياضية وتنفيذ إجراءاتها، برئاسة رئيس الهيئة العامة للرياضة، وعضوية كل من نائب وزير الاقتصاد والتخطيط، ووكيل وزارة التجارة والاستثمار للأنظمة واللوائح، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن الاتحاد العربي السعودي لكرة القدم، وممثل عن رابطة دوري المحترفين.
ثالثاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (65 / 32) وتاريخ 5 / 7 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الإسلامية في جمهورية المالديف في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، الموقع عليها في مدينة (ماليه) بتاريخ 7 / 2 / 1437هـ. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجيبوتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الإسلامية والثقافة والأوقاف في جمهورية جيبوتي في مجال الشؤون الإسلامية ، والرفع بما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً : وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أفريقيا الوسطى، على مستوى (سفير غير مقيم) وتفويض معالي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على بروتوكول بذلك.

سابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (119 / 52) وتاريخ 2 / 1 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة الوظيفة العامة في جمهورية تشاد ، الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 19 / 1 / 1437هـ . وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

ثامناً : قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل البند (خامساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (95) وتاريخ 17 / 3 / 1437هـ ، ليصبح بالنص الآتي : «خامساً: ينشأ برنامج باسم (البرنامج الوطني لتعظيم منافع الحوافز الحكومية من قطاعي الطاقة والمياه)، يهدف إلى ترشيد استهلاك منتجات الطاقة والمياه، وإعادة النظر في السياسات والآليات المعمول بها حالياً في تقديم الحوافز الحكومية من قطاعي الطاقة والمياه، بما يكفل تحسين الكفاية الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية ، ويراعي عدالة توجيه تلك الحوافز واستغلالها الاستغلال الأمثل ، آخذاً في الاعتبار تفاوت الوضع الاقتصادي بين فئات المجتمع، وصولاً إلى تعظيم منافع الحوافز الحكومية من قطاعي الطاقة والمياه بالقدر الممكن ، وتكون للبرنامج لجنة تنفيذية من عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة.

تاسعاً : وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية المهندس / محمد بن عبدالله بن إبراهيم الخريّف (من رجال الأعمال) في مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وتعيين كل من / رامي بن خالد بن علي التركي و / ياسر بن محمد بن صالح باحارث ، عضويْن (من رجال الأعمال) في مجلس إدارة الهيئة، وذلك لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ نفاذ القرار.

عاشراً : وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 - ترقية سامي بن عبدالله بن محمد المبارك على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية . 2 - ترقية حمد بن ناصر بن حمد الوهيبي على وظيفة (مستشار تعليمي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التعليم . 3 - ترقية محمد بن سعود بن مطلق الخَمشي على وظيفة (مدير عام فرع منطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء . 4 - ترقية الدكتور / عبدالعزيز بن أحمد بن عبدالعزيز الدهش على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الخامسة عشرة بالمجلس الأعلى للقضاء . 5 - ترقية إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله الجماز على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التعليم. 6 - ترقية المهندس / محمد بن هميل بن سعد السبيعي على وظيفة (وكيل الأمين للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة محافظة الطائف.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها نتائج الاجتماع الاستثنائي لأصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجه حياله بما رآه.

انطلاق المؤتمر السعودي للمحاكاة الصحية 2016 اليوم

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/ln36.htm

«الجزيرة» - أحمد القرني:
أنهت الصحة استعداداتها لافتتاح «المؤتمر السعودي للمحاكاة الصحية 2016م الذي سينطلق اليوم الثلاثاء ويستمر لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة من 22 - 24 صفر 1438هـ الموافق 22 - 24 نوفمبر 2016م وذلك بفندق الفيصلية بالرياض، حيث يهدف المؤتمر إلى بناء الكفاءات الوطنية في مجال المحاكاة الصحية وربطهم بالجهات الأخرى في ذات التخصص.

محافظ عنيزة يرعى توقيع اتفاقية لحماية الطلاب من التدخين

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/ln21.htm

عنيزة - خالد الروقي:
رعى محافظ عنيزة المكلف عبدالرحمن السليم، وبحضور مدير التعليم محمد الفريح، توقيع مذكرة شراكة مجتمعية ثنائية لخدمة أبنائنا الطلاب توعية وعلاجاً، وذلك بين «جمعية أمان» الخيرية لمكافحة التدخين، ممثلة بمديرها إبراهيم الجالسي، وثانوية «ابن سعدي»،
وتأتي هذه الشراكة تحقيقاً لتطلعات الجمعية في نشر الوعي الثقافي والصحي والعلاجي والوقائي بين أفراد المجتمع، والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة ومنح خدماتها للمجتمع المحلي وبخاصة المؤسسات والمدارس.
حيث اتفق الطرفان على فحص جميع الطلاب عن أول أكسيد الكربون ومن ثم متابعة المدخنين منهم وعلاجهم، مع تشكيل فريق (أمان) الرياضي، وإجراء مسابقات ومنافسات في هذا المجال، علاوة على تفعيل عيادة مكافحة التدخين في المدرسة، كما اتفقا على تنفيذ برامج لنشر ثقافة التطوع في مجال المدرسة والحي والمجتمع، إلى جانب تنفيذ برامج ثقافة التطوع في مجال الدراسة والحي والمجتمع.

شبكة الطرق وضوابط البناء على طاولة أمير الرياض.. الليلة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/lp2.htm

«الجزيرة» - المحليات:
يرأس صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مساء اليوم الثلاثاء 22 صفر 1438هـ، الاجتماع الأول للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للعام الحالي، واجتماع اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض، وذلك بمقر الهيئة في حي السفارات. وسيناقش الاجتماع الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال التي تتناول مشاريع شبكة الطرق في مدينة الرياض وضوابط البناء وعدد من القضايا التخطيطية.

• الكهرباء": تبكير أو تأخُّر قراءة العداد لا يؤثر على أحقية المشترك في شرائح الاستهلاك المحددة في النظام

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/lp4.htm

أكدت الشركة السعودية للكهرباء حرصها على دقة احتساب فواتير الاستهلاك الخاصة بالمشتركين وفق التعريفة التي حددتها الجهات المختصة بالدولة، مشيرة إلى أن تبكير أو تأخر قراءة العدادات لا يؤثر على أحقية المشترك في الاستفادة من الشرائح المختلفة التي تم تحديدها في تعريفة الاستهلاك الشهري.
وبيَّنت الشركة في ردها على ما نشره الكاتب «سعد الدوسري» في صحيفة الجزيرة بتاريخ 20/ 11/ 2016م، تحت عنوان «لا تتذاكوا علينا»، أن قرار مجلس الوزراء أقر تعريفة استهلاك الخدمة الكهربائية وفق شرائح شهرية متعددة، محددًا قيمة استهلاك كل شريحة شهريًّا بـ 1000 كيلو وات/ ساعة، وعليه فإن جميع المشتركين يتمتعون بحقهم في الاستفادة من الشرائح المقررة، حتى لو زادت أو قلت فترة الاستهلاك عن الشهر المقرر، كما أن الشركة ملتزمة بدورة قراءة العدادات وفق ما حدده النظام كل 30 يومًا، إلا أنه قد يحدث بعض التأجيل أو التبكير في القراءة إذا ما صادف يوم القراءة إجازة نهاية الأسبوع أو عطلة الأعياد الرسمية، وبناء عليه يتم تأجيل أو تبكير القراءة إلى أقرب يوم من أيام العمل الرسمية؛ وهو ما يسبب نقصًا أو زيادة في فترة الاستهلاك عن فترة الـ30 يومًا المحددة في النظام، إلا أنه يتم أخذ ذلك في الاعتبار عند احتساب قيمة الفاتورة حتى لا يتضرر المشترك الذي يتمتع بحقه كاملاً في الشرائح.
وأشارت الشركة إلى أنه وفق قرار مجلس الوزراء الذي حدد فترة وقدر الاستهلاك للمشترك بـ 1000 كيلوواط/ ساعة لكل شريحة شهريًّا، فإن حساب شريحة الاستهلاك يتم على أساس الاستهلاك اليومي وفق المعادلة الآتية:
1000 ÷ 30 = 33.33 ك.و.س يوميًّا لكل شريحة (وهو المعدل اليومي لاستهلاك كل شريحة)، ووفقًا لذلك لو كانت فترة الاستهلاك - وفق ما دُوّن في فاتورة المشترك الشهرية - 32 يومًا فإن حساب شريحة الاستهلاك الخاصة به يكون كالآتي:
32 × 33.33 = 1067 ك.و.س (لهذه الفترة). أما إذا كانت فترة الاستهلاك 28 يومًا فإن حساب الشريحة يكون كالآتي:
28 × 33.33 = 933 ك.و.س (لهذه الفترة)؛ وبالتالي فإن كل مشترك يحصل على حقه الذي أقره مجلس الوزراء دون أي زيادة. وأكدت الشركة السعودية للكهرباء أن إصدار فواتير الاستهلاك يمر بمراحل عدة من القراءة والتدقيق والمراجعة؛ للتأكد من صحتها، وأن قراء العدادات لديها مدربون على أعلى مستوى، ومزودون بأحدث الأجهزة الكفية لقراءة العدادات.

مخالفات مليونية تقود ناظر أوقاف للمحاكمة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=285066&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2016-11-22 12:58 AM

تشهد محكمة الأحوال الشخصية بمنطقة مكة المكرمة بالدائرة رقم "15"، دعوى قضائية لأصحاب ثاني أكبر أوقاف بالعاصمة المقدسة، مطالبين بمحاسبة وعزل ناظر تلك الأوقاف، وذلك بعد أن استحوذ على نحو 4 ملايين ريال سنويا خصصها لنفسه كأجرة بنسبة 10 % من دخل النظارة سنويا دون أن يكون معه صك شرعي يثبت أنه حصل على حكم من المحكمة يسمح له بأخذ هذه النسبة، مما يعتبر ذلك مخالفا لشرط الواقف والنظار السابقين الذين كانوا يتقاضون 5 % كأجرة نظارة الأوقاف.

تغيير نشاط الأوقاف

أكد مصدر لـ"الوطن" أن محكمة الأحوال الشخصية في مكة المكرمة رفع لها قضية تقدم بها أصحاب ثاني أكبر أوقاف في مكة، مدعين أن ناظر الوقف الذي يشرف عليه لفترة 15 عاما تمكن طيلة إشرافه على الأوقاف من إنشاء وتأثيث عقارات الوقف بالباطن من خلال شركته الخاصة التي يمتلكها مع أبنائه واستيراد بضائع البناء باسمه وأسماء أبنائه من الصين وإدخالها في ذمة الأوقاف لمصلحته.

وأضاف، كما تضمنت الدعوى، أن ناظر الأوقاف حول نشاط الأوقاف إلى مجال السياحة الخارجية وإدخالها في ذمة الأوقاف لمصلحته، من حجز الفنادق والرحلات من خلال موقع إلكتروني باسم أوقاف "المفتي والصديقي"، كذلك في جميع دول العالم، والعمل في مجال المقاولات لتطوير عقارات الغير وصيانتها وإدارتها وتشغيلها باسم الأوقاف ذاتها.

مخالفة الشروط

كشف المصدر أن ناظر الوقف يتقاضى 10 % من أجرة النظارة سنويا بمبلغ يصل إلى نحو 4 ملايين ريال، دون أن يكون هناك حكم قضائي يسمح له بأخذ هذه النسبة مما يعتبر أن الناظر خالف بذلك شرط الواقف والنظار السابقين الذين كانوا يتقاضون 5 % قبل هذا الناظر، وهم اثنان من النظار قبل أن يتولى هذا الناظر الأخير الإشراف على تلك الأوقاف.

استمرار الدعوى

أبان المصدر أن أصحاب الأوقاف لديهم الإصرار على الاستمرار في القضية حتى يتم الانتهاء منها ويحصلون على حكم يمكنهم من الحفاظ على حقوقهم التي تعود من تلك الأوقاف، موضحا أنه حسب ما تضمنت المادة 21 من اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، فإنه إذا تبين للهيئة أن ناظر الوقف الأهلي يقوم بأعمال مضرة بالوقف أو يسيء استخدام أصله أو موارده أو لا يبذل العناية اللازمة للمحافظة عليه وتنميته فإنها تعرض أمره على المحكمة لمحاسبته على أي إخلال بواجباته، ولها أن تطلب من المحكمة عزله وتعيين بدل عنه أو إسناد النظارة للهيئة.

الإحصاء تتجاهل 301 عاطل يحملون الدكتوراه

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=285040&CategoryID=5

الطائف: سلطان الحارثي 22-11-2016 AM 1:05
فيما أعلنت الهيئة العامة للإحصاء نتائج مسوحاتها للربع الثالث من العام الحالي وخلت من وجود عاطلين يحملون درجة الدكتوراه، جاءت نتائج تلك المسوحات متناقضة مع بيانات وزارة الخدمة المدنية التي أعلنت عنها نهاية شعبان الماضي حول أعداد العاطلين المسجلين في موقع جدارة، وتضمنت 301 طالب عمل من حملة الدكتوراه، من بينهم 210 متقدمين من الرجال و91 متقدمة من النساء.

قوائم طالبي التوظيف

كانت الخدمة المدنية قد أفصحت في نهاية شعبان الماضي عن قوائم طالبي التوظيف من حملة الدكتوراه والماجستير، وفقا لموقع جدارة، وطالبت وزارة التعليم بالتأكيد على الجامعات بأهمية استيعاب حملة المؤهلات العليا، وتنفيذ القرارات والأوامر السامية المتمثلة في توجهات الدولة فيما يتعلق بأوضاع المتعاقدين غير السعوديين في الأجهزة الحكومية، وإحلال السعوديين في الوظائف التي يشغلونها، وقصر التعاقد في أضيق نطاق، مع تيسير عملية تعيين السعودي الذي تتوافر لديه المؤهلات محل المتعاقد، وكذلك الخطط الخمسية لسعودة الوظائف التي يشغلها غير سعوديين.

التوسع في التأشيرات

نص تقرير وزارة الخدمة المدنية الذي رفعته إلى وزارة الخدمة المدنية على أن عدد الأكاديميين المتعاقدين في الجامعات السعودية بلغ 14442 من الرجال والنساء، منهم 8248 في رتبة أستاذ مساعد، و2088 في رتبة محاضر، مؤكدة على أهمية التوازن بين العرض والطلب بشكل عام، وخطورة الاختلال في الميزان، خصوصا للشهادات العليا "الدكتوراه والماجستير" في مختلف التخصصات. وكان عدد من حملة الشهادات العليا وجهوا انتقادات واسعة للجامعات السعودية التي رفضت قبولهم، وإحلالهم بدلا من المتعاقدين، في حين رصدت جهات رقابية توسع الجامعات في التعاقد مع غير السعوديين، وطلبات التأشيرات الأكاديمية من وزارة التعلم التي تجاوزت 10 آلاف تأشيرة خلال السنوات الثلاث الماضية.

اشتراط عقود شبكة إيجار لإصدار وتجديد رخص العمل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=285078&CategoryID=5

الرياض: الوطن 22-11-2016 AM 1:02
علمت «الوطن» أن لجنة حكومية أوصت برأي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اشتراط وجود عقد إيجار مسجل وموثق في شبكة «إيجار» التابعة لوزارة الإسكان عند إصدار أو تجديد رخص العمل لغير السعوديين، ليكون محفزا لتسجيل عقود الإيجار السكنية للمقيمين من غير العمالة المنزلية في شبكة إيجار، وستكون البيانات المسجلة في العقد متاحة لأي جهة حكومية، للاستفادة منها، وبخاصة الجهات الأمنية، وسيساعد ذلك على ضبط عملية عدم سداد الدفعة الأخيرة من الإيجار للمقيمين المغادرين نهائيا.

آلية لتنظيم عمل الفرق التطوعية قريبا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=285058&CategoryID=5

تبوك: عبدالرحمن السهيمي 2016-11-22 12:15 AM

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه ستصدر قريبا آلية لتنظيم عمل الفرق التطوعية، لافتة إلى أن تنظيم هذا القطاع ولوائح العمل المتعلقة بالمجال التطوعي يعول عليه كثيرا في تحقيق أهداف الوزارة المنبثقة من رؤية المملكة 2030.

دعم الجمعيات

أوضح المتحدث الرسمي لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة تبوك أحمد البلوي لـ"الوطن" أن الآلية الجديدة لتنظيم عمل الفرق التطوعية تسند إليها العديد من المهام في قطاعات الوزارة لدورها الهام في تحقيق الأهداف وإنشاء اللجان والجمعيات التطوعية، وأضاف "من تلك الأهداف دعم قطاع الأعمال الثالث الذي يتكون من اللجان التطوعية والجمعيات بمختلف تخصصاتها".

ناد تطوعي

أضاف البلوي أن كثرة الفرق التطوعية مؤشر جيد يوضح أهمية هذا القطاع والحاجة إلى تنظيمه لتحقيق المساهمة الفعالة في المجتمع، وأضاف "يوجد لدينا برنامج نادي العمل التطوعي، وهو أحد برامج لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في تبوك، ويهدف إلى نشر ثقافة العمل التطوعي وتبادل الخبرات بين المتطوعين واكتسابها فيما بينهم".

من جهته، أكد رئيس لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية صالح السهيمي أن مشروع نادي العمل التطوعي نوعي، وسيكون له الأثر الإيجابي.

تقليص الأعضاء

ذكرت قائدة فريق بريق أمل التطوعي نايفة الموسى لـ"الوطن" أن الفرق التطوعية في تبوك كثيرة من الجنسين، ويوجد بها عدد كبير من المتطوعين، مشيرة إلى أن التطوع عمل رائع وشعور إنساني راقٍ يقوم به المتطوع تجاه المجتمع بدون مقابل. وأوضحت قائدة فريق لأمتنا نحيا التطوعي حسناء الشهري أن الفرق التطوعية والتعاون فيما بين الأعضاء يجلب التقدير وحب الناس ورضا عن النفس لما نقدمه للمحتاجين وما نمارسه من عمل الخير. كما أشارت الناشطة في العمل التطوعي هنادي السواط إلى أن المظلات الرسمية لا تتناسب مع شروط وأنظمة الفرق التطوعية، ومن أهمها تقليص عدد الأعضاء في الفرق، وهذا لا يتناسب مع حجم العمل الكبير التي تهدف إليه بعض الفرق.

محاكم التنفيذ تسترد 12 مليار ريال خلال 50 يوما

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=285042&CategoryID=5

الرياض: عبدالله الغنمي 2016-11-22 12:07 AM
استقبلت محاكم التنفيذ بمختلف مناطق المملكة منذ مطلع العام الهجري الحالي وحتى أول من أمس 57366 طلبا بإجمالي مبالغ مطلوبة تجاوزت 35.7 مليار ريال، فيما بلغ عدد الطلبات المنتهية في الفترة نفسها 11444 طلبا بإجمالي مبالغ بلغت أكثر من 12 مليار ريال في مختلف المناطق.

الرياض تتصدر

وطبقا لمؤشر وزارة العدل، فقد جاءت منطقة الرياض في مقدمة المناطق الأكثر استقبالا لطلبات التنفيذ بعدد 18731 طلبا، بإجمالي مبالغ مطلوبة بلغ نحو 11 مليار ريال، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ13355 طلبا، ولكن بأعلى مبالغ مطلوبة بلغت نحو 18 مليار ريال، في حين سجلت المنطقة الشرقية المرتبة الثالثة بـ8753 طلبا، بإجمالي مبالغ 4.4 مليارات ريال، ثم منطقة المدينة المنورة 3734 طلبا بإجمالي مبالغ زادت على 400 مليون ريال.

الشيكات بالمقدمة

تشير البيانات العدلية إلى أن الطلبات المنتهية بحسب نوع سند التنفيذ منذ مطلع العام الهجري وحتى أول من أمس بلغت 11444 طلبا، بإجمالي مبالغ 12.4 مليار ريال، وجاءت الأوراق التجارية (شيكات) في مقدمة السندات الأكثر تنفيذا عليها بإجمالي أكثر من 8 مليارات ريال، تلتها أوراق تجارية (سند لأمر) بإجمالي 1.4 مليار ريال، ثم محررات موثقة بإجمالي مبالغ مالية بلغ نحو مليار ريال، إضافة إلى سندات خاصة بأحكام صادرة من محاكم بإجمالي 927 مليون ريال.

وفيما يتعلق بسرعة تنفيذ الطلبات المنجزة منذ بداية العام الهجري وحتى أول من أمس، فقد أنجزت محاكم التنفيذ 2111 طلبا خلال أسبوعين فأقل بنسبة بلغت 18.4 %، إضافة إلى 2216 طلبا خلال فترة أسبوعين إلى شهر بنسبة 19.4 %، و6858 طلبا خلال فترة من شهر إلى شهرين بنسبة 59.9 %، فيما حقق أفضل سرعة تنفيذ لمبالغ الطلبات المنتهية 7.9 مليارات ريال خلال أسبوعين فأقل بنسبة إنجاز بلغت 63.4 %.

"الخدمة المدنية" و"المالية" تعدان ضوابط للجهات الحكومية في تقديم طلبات الوظائف

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/22/article_1104133.html

فداء البديوي من الرياض

سمحت اللجان المختصة بمناقشة الميزانية، لوزارة الخدمة المدنية بالاتفاق مع وزارة المالية بإعداد قواعد وضوابط تحكم عملية تقديم الجهات الحكومية لطلباتها الخاصة بإحداث الوظائف المدنية وتعديلها - الواردة في مشروع ميزانيتها - كذلك تحديد أعداد تلك الوظائف وتحديث نماذج طلبات الأجهزة الحكومية من الوظائف في ضوء ذلك.

وأوصت اللجان- بحسب مصادر لـ"الاقتصادية"- بالتأكيد على مشاركة وزارة الخدمة المدنية في مناقشة طلبات الوظائف المدنية (الثابتة والمؤقتة) بجميع فئاتها وعلى أي من البنود وأبوابها وأبواب الميزانية، فضلا عن قيام الجهات المعنية عند

رفع مشروع ميزانيتها لوزارة المالية بتزويد وزارة الخدمة المدنية بنسخة منها مما تضمنه المشروع من طلبات الوظائف بجميع فئاتها وبنودها.وأكدت التوصيات أنه لا يجري على الميزانية أي تعديل سوى ما يرد به توجيهات أو أوامر لاحقة لما توصلت إليه اللجان المختصة، وفي حال الحاجة إلى التعديل عليها لأسباب أخرى ستعاد إلى اللجان التي أعدتها للبت فيها.
وشملت الطلبات جميع الوظائف المدنية بجميع فئاتها، وعلى أي من البنود بما فيها الوظائف العليا، وأن تبين فيها أعداد الوظائف المطلوب إحداثها وتعديلها، وأسباب الطلب الفعلية، والأوامر والقرارات الصادرة بخصوص الطلبات، مع خطة احتياج للقوى العاملة معدة بطريقة علمية، وفقا لبرنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية بالنسبة إلى الجهات المشاركة في البرنامج تتضمن تحديد الاحتياج الحالي والمستقبلي للجهة، وأن تكون الطلبات معدة، وفقا للمعدلات والمعايير المقررة والمعتمدة في الخطط الخمسية للأنشطة التي يعتمد إحداث الوظائف لها على تلك المعايير.
وشددت التوصيات على وضع حد أقصى لمواعيد رفع تلك الطلبات إلى وزارة المالية وعدم قبول أي طلب إضافي لاحق أو تعديل على ما سبق إيراده في مشروع الميزانية، على أن يرفع ما يتم التوصل إليه في هذا البند خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخه.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

ألف مريض يعانون قصورا في عضلة القلب 40

مختصون: بعض الأغذية أكثر ضررا من التبغ ..

و20 ٪ من السعوديين مصابون بـ "السكري"

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/22/article_1104134.html

مويضي المطيري من الدمام
حذر مختصون من بعض الأطعمة، التي لا تقل خطورة عن التدخين بل ربما تكون أخطر، مشيرين إلى أن نحو 20 في المائة من السعوديين يعانون مرض السكري من النوع الثاني الذي يمكن تفادي حدوثه كليا.
وقال الدكتور عادل عبد القادر طاش جراح القلب ومستشار نائب وزير الصحة، إن هناك توجها لدى الوزارة لزيادة الجودة المقدمة في الخدمة الطبية والحرص على أن يكون المريض هو محور الخدمات، وأن تكون هذه الخدمات موجودة ضمن النطاق الجغرافي لإقامة كل مواطن.
وأوضح على هامش مؤتمر القلب الثامن الذي أقامه في الدمام مركز سعود البابطين لطب وجراحة القلب التابع لوزارة الصحة مطلع الأسبوع الجاري، أن هناك ثلاثة أهداف عامة لوزارة الصحة في مجال خدمات القلب وهي وصول المريض إلى الخدمة، وحصول المريض على خدمة جيدة ذات مستوى من الجودة، ووجود تجهيزات مادية وبشرية تستطيع تقديم هذه الخدمة.
وشدد على أن "رؤية 2030" أسهمت في وجود حراك ضمن القطاع الطبي أكبر من أي وقت مضى، حيث إن الهدف المتمثل في زيادة متوسط عمر الإنسان في المملكة من 76 إلى 80 عاما والمعلن ضمن "رؤية 2030" لا يمكن تحقيقه بالعلاج فقط بل بالوقاية والحفاظ على الصحة وذلك عن طريق عدة خطوات أبرزها تنفيذ خطط الوقاية الصحية والمدن الصحية وفرض الرقابة على الغذاء المقدم في الأسواق وفي المطاعم والرقابة على بيع التبغ وزيادة التوعية في المدارس.
وحول برنامج القلب الصناعي في مركز سعود البابطين أشار الدكتور طاش إلى أن البرنامج مبادرة مهمة جدا، وأن الوزارة تحرص على دعم مثل هذه المبادرات كما أن القيادات في وزارة الصحة تشجعها، خصوصا أن برنامج البابطين لزراعة القلب الصناعي أثبت فعاليته من خلال النتائج، كما أنه برنامج منظم جدا ويعمل على أسس سليمة وهي الدافع لاستمراره.
ولفت الدكتور طاش إلى أن جراحة القلب في المملكة تعد وليدة وتحتاج إلى دعم وزيادة الكوادر المؤهلة والاستعانة بالخبرات الدولية، وهي خبرة موجودة في عدد محدود جدا من دول الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن هناك نحو 40 ألف مريض يعانون قصورا في عضلة القلب النهائي وأكثر من نصفهم يحتاج تدخل جراحي.

وأشار إلى أن هناك دائما فرصة للتشافي من مرض السكر، وذلك عن طريق تفادي السكريات المصنعة أو تقليلها، وتقليل الكربوهيدرات المصنعة المتثملة في الدقيق الأبيض، وممارسة الرياضة بشكل جاد ومنتظم، موضحا أن الرياضة هنا لا تعني المشي وإنما ممارسة رياضات التحمل فهذا يؤدي إلى تلاشي وجود مرض السكر لدى الإنسان.
وختم الدكتور طاش قائلا: "إن كل أم في منزلها إما أن تكون حامية لأسرتها من أمراض القلب وتصلب الشرايين من خلال فهمها لتأثير الغذاء وأسلوب مشترياتها وأسلوب طبخها، وإما أن تكون مضرة خصوصا إن بالغت في استخدام مكونات مثل السكر المصنع و الدقيق المصنع "الطحين الأبيض" والدهون المشبعة، وهذا يقود إلى رفع مخاطر إصابة أسرتها بهذه الأمراض".
وبين أن عدد الجراحيين الاستشاريين من السعوديين في تخصص جراحة القلب لا يتجاوز 25 جراحا استشاريا.
من جهته، أكد الدكتور صالح السلوك مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية خلال انطلاقة المؤتمر المتخصص: "أن مركز سعود البابطين بات يعد من أهم المراكز المتخصصة التي تسعى لتحقيق أهداف البحث العلمي خاصة أن أمراض القلب هي من أهم مسببات الوفيات في العالم. مبينا أن مؤتمر القلب هذا العام يتميز بمشاركة أربعة مؤتمرات فرعية داخله.
وأضاف السلوك، أن دور المستشفيات الحكومية في المنطقة الشرقية تجاوز تقديم الخدمات العلاجية والجراحية للمواطنين والمقيمين، منتقلا إلى مرحلة العمل في البحوث العلمية وتبادل الخبرات ومناقشة آخر المستجدات الطبية وهو ما بات - بحسب وصفه - إحدى أهم الأولويات في منظومة الخدمات الطبية.
بدوره، قال الدكتور خالد إسكندر مدير مركز سعود البابطين لطب وجراحة القلب إن أهمية مؤتمر القلب هذا العام تكمن في محتواه العلمي، حيث يشمل 25 جلسة علمية و12 ورشة عمل ويضم 122 من أفضل الخبراء في طب وجراحة القلب في المملكة والعالم.
من جانبه، أوضح الدكتور وليد أبوخضير رئيس الجمعية السعودية لجراحي القلب - المشاركة في تنظيم المؤتمر-، أن هذا المؤتمر هو الأول للجمعية، والهدف منه السعي لإثراء الحراك العلمي لممارسي جراحة القلب في المملكة وإطلاع الممارسين على أحدث التقنيات والخبرات في مجال جراحة القلب وتبادل الخبرات بين المراكز الدولية المتخصصة.

تأهيل الكوادر الوطنية بـ "نطاقات الموزون"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/709258/

المدينة - الرياض
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن آليات برنامج «نطاقات الموزون»، تعمل بشكل مباشر على تأهيل الكوادر الوطنية؛ ليتمكنوا من الدخول والمنافسة في سوق العمل. ويحتسب البرنامج نقاطًا لكل منشأة، بناء على 5 عوامل هي: نسبة التوطين في المنشأة، ومتوسط أجور العاملين السعوديين في المنشأة، ونسبة توطين النساء في المنشأة، والاستدامة الوظيفية للسعوديين في المنشأة، ونسبة السعوديين ذوي الأجور المرتفعة.
وأعدت الوزارة حاسبة افتراضية لمساعدة المنشآت لاحتساب نطاقها الموزون ومقارنته بالحالي، بهدف العمل خلال الفترة المقبلة على تحسين نطاقاتها وفق عوامل التوازن الكمي والنوعي، للبقاء في النطاقات الآمنة.

"العدل" تستحدث بوابة للمحامين تقدم 30 خدمة إلكترونية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4167685

اليوم - الرياض
كشفت وزارة العدل خلال اللقاء الأول مع المحامين، النقاب عن بوابة المحامين التي تسهل تقديم قرابة 30 خدمة إلكترونية للمحامين، وأكدت الوزارة أن البوابة تدعم أهداف الوزارة الرامية إلى تقديم أفضل الخدمات لشركائها، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة إجراءات العمل التوثيقي من جانب ويسهل على المحامين من جانب آخر.
وجاء اللقاء الذي عقدته وزارة العدل أمس الاول مع المحامين في المملكة، بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين، برعاية وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، وبحضور وكيل الوزارة الشيخ الدكتور أحمد العميرة، ووكيل الوزارة للشؤون القضائية الشيخ عبد الرحمن بن نوح، ووكيل الوزارة لشؤون التوثيق الشيخ عبدالعزيز الناصر، ووكيل الوزارة لشؤون التخطيط والتطوير الدكتور سامي الحمود، وبحضور عدد من المحامين والمحاميات.
واستعرض اللقاء رؤى وتوجهات الوزارة المتوازية مع رؤية المملكة 2030، كما ناقش الخدمات التي تقدمها الوزارة للمحامين.
من جهته أكد وكيل وزارة العدل، أن اللقاء لن يكون الأخير بين الوزارة وشركاء العدالة من المحامين والمحاميات، بل هو بداية لمجموعة من اللقاءات الدورية.
وقال العميرة: «نعدكم بمزيد من اللقاءات، وبمد جسور الحوار البنّاء، والاستماع لآرائكم ومقترحاتكم بكل اهتمام والعمل على تفعيلها بما يخدم المنظومة العدلية والعاملين في قطاع المحاماة، وكذلك إطلاعكم على رؤى وتوجهات الوزارة من أجل الاستفادة من آرائكم القيمة حولها».
وأضاف: «المحاماة جزء لا يتجزأ من جسد العدالة، ونحن في الوزارة مهتمون بالمحامين والمحاميات، وبكل ما من شأنه تسهيل مهمتهم والرقي بمهنتهم بما يسهم في حسن سير العدالة، وبما ينعكس على تقديم خدمة قضائية مميزة للمتقاضين من المواطنين والمقيمين».

أندية "نزاهة" تقدم مقترحات التطوير في 15 دقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1510283

عبدالمحسن الحارثي (الرياض)
تنظم جامعة الملك سعود، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، اللقاء السنوي الأول لمنسوبي أندية «نزاهة» بالمؤسسات التعليمية غدا وبعد غد (الأربعاء والخميس)، وتم تخصيص 15 دقيقة لكل ناد من أجل تقديم مقترحاته للتطوير.
وأكد مدير الجامعة الدكتور بدران العمر أهمية هذا الاجتماع ودوره في توضيح رسالة ورؤية أندية «نزاهة» في المؤسسات التعليمية، وتأصيل فكرة النزاهة ومكافحة الفساد. ودعا لتطوير وتفعيل الأدوار المنوطة بأندية «نزاهة» لتصبح من الأندية الطلابية الفاعلة ومنارة يقتبس الطلاب منها، ويتزودون بالتوعية والإرشاد لتعزيز قيم النزاهة وتنمية الرقابة الذاتية قبل مغادرتهم الجامعة إلى حياتهم العملية الواسعة.

الرياض: 20يوما معدل جلسات "الأحوال الشخصية"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1510280

أعلن رئيس محكمة الأحوال الشخصية في الرياض سعد بن محمد السيف تقليص مواعيد الجلسات لتصل إلى معدل لا يزيد على 20 يوما في 75% من الدوائر القضائية في المحكمة، فيما يتراوح المعدل في بقية الدوائر بين 30-50 يوما.
واعتبر تقارب المواعيد إيجابيا بالرغم من تدفق القضايا الواردة للمحكمة سنويا، إذ ارتفعت إلى 73495 قضية العام الماضي بعدما كانت 70631 قضية واردة عام 1436هـ، وبلغت 60901 قضية عام 1435هـ.
وأشار إلى ارتفاع كفاءة إنجاز القضايا العام الماضي إلى 52%، لافتا إلى وجود بوادر للإنجاز هذا العام بعد حزمة الدعم التي تلقتها المحكمة من وزير العدل سواء بزيادة عدد القضاة أو المتطلبات الإدارية، وقال تم إصدار ٩٦٣ حكما في قضايا الأسرة والتركات خلال محرم الماضي، بينما لم تزد على 481 حكما في قضايا الأسرة والتركات فقط في محرم من العام الماضي 1437هـ، مبينا سعي المحكمة لوضع آلية للبتّ في القضايا الأسرية العاجلة بإصدار قرارات أولية خلال أيام، مبيناً أنه يتم تحديد مواعيد تزيد على ذلك إذا كان المدّعى عليه يقيم خارج مدينة الرياض أو خارج البلاد.
وقال: «هذه الزيادة الكبيرة في الإنجاز تكشف مدى ما يتمتع به قضاة المحكمة من المسؤولية والاهتمام؛ تحقيقاً لرؤية وزارة العدل نحو عدالة ناجزة».

سعودية تمثل الشباب في منظمة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1510311

فيصل مجرشي (جدة)
اختارت جمعية الشباب لحقوق الإنسان، الطالبة السعودية رهف الصيعري من قسم التسويق في جامعة عفت، لتمثيلها في منظمة حقوق الإنسان العالمية في الأمم المتحدة، تتويجاً لجهودها العلمية والإنسانية في الفترة الماضية، إذ تعنى الجمعية بتنفيذ برامج التدريب على التفكير النقدي في المجتمع، والمشاركة بفعالية في تغييره، وتعمل على إقامة روابط جديدة بينهم، خصوصا فيما يتعلق باندماج المجتمعات المنقسمة وتشجيع الدعوة التوعوية لتعزيز أفكار الشباب لمعالجة مشكلاتهم.
وكانت الصيعري قد شاركت مع طالبتين من جامعة عفت في مختبر الحلول العالمية في يونيو 2016، ووضعن حلولاً لمشكلات عالمية وقدمنها في الأمم المتحدة، وقامت الصيعري بإعداد تطبيق لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وهو ما حفز إلى دعوتها للمشاركة متحدثة من بين اثنين وسبعين شابا وشابة في القمة الثالثة عشرة السنوية الدولية لحقوق الإنسان في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. وقالت «كوني أول سعودية تحصل على هذا الشرف، جعل ذلك هدفي الذي أسعى لتحقيقه هو دعم الشباب لإحداث التغيير الإيجابي في المجتمع والعالم».

قضية "فتاة جورجيا" إلى "الواجهة" مجدداً بعد أنباء عن عودتها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18664575

الدمام - منيرة الهديب

عادت حادثة «هرب فتاة سعودية إلى جورجيا» قبل أشهر إلى الواجهة، بعد أن ترددت أنباء عن عودة الفتاة أخيراً إلى المملكة، وذلك إثر تقدمها ببلاغ ضد عدد من السعوديات، اتهمتهن «بتحريضها على الهرب»، فيما أشارت أنباء متداولة إلى قيام الجهات الأمنية المختصة بالتحقيق مع سعوديات اتهمن بمساعدة وتحريض مراهقة سعودية على الهرب من أسرتها في تركيا منتصف تموز (يوليو) الماضي.

الفتاة، التي أسدلت الستار على قضيتها منتصف (أغسطس) آب الماضي، بعد أن أشغلت الساحة السعودية بهربها بحجة تعنيفها من أسرتها، عادت مجدداً بمبررات أخرى لهربها، تبدد به ما زعمته سابقاً خلال تغريداتها عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»؛ من تعرضها وأخيها الأصغر للعنف ما أثار ردود فعل متباينة. وعلى رغم الاهتمام الواسع بقضية الفتاة الهاربة فإن الجهات الرسمية لم تصرح بمستجدات قضيتها، واكتفت ببيان مقتضب بثته السفارة السعودية في أذربيجان خلال تموز (يوليو) الماضي عبر صفحتها الرسمية في موقع «تويتر»، تؤكد من خلاله التوصل إلى الفتاة الهاربة، مشيرة إلى أن الحدث «شأن عائلي».

السفارة «المتحفظة جداً» على تفاصيل حادثة الفتاة أكدت لـ«الحياة» أمس أنه تم تحديد موقع الفتاة آنذاك وجرى لقاؤها أهلها، ولم يتم التصريح بعودتها مع أسرتها إلى المملكة، مشددة على أن ما حدث شأن عائلي، وأن السفارة واصلت مساعيها في هذا الشأن، مؤكدة حرصها على جميع المواطنين.

ما بين «تعنيف» و«تغرير» بررت الفتاة السعودية الهاربة من عائلتها في تركيا منتصف تموز (يوليو) الماضي ما أقدمت عليه قبل الأشهر الأربعة الأخيرة. وبحسب أنباء تم تداولها أخيراً في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن الفتاة الهاربة قررت العودة إلى المملكة، لعدم حصولها على اللجوء في الدولة التي وجدت فيها، ومكوثها في «ملجأ»، فيما أكدت الأنباء أيضاً أن الفتاة تقدمت ببلاغ ضد عدد من «الحقوقيات»، من بينهن أكاديمية سعودية، اتهمتهن بالتغرير بها ومساعدتها في الهرب.

وظهرت الفتاة الهاربة على الساحة السعودية عبر برنامج التواصل الاجتماعي «تويتر» بتغريدات حادة اللهجة، أثارت كثيراً من الشكوك في إمكان تحدث فتاة مراهقة بمثل هذه الحدة، كما تضمنت تغريداتها «تهديدات» عدة، كما سخّرت الفتاة حسابها في «تويتر»، الذي انضم إلى حملة «إسقاط ولاية الرجل على المرأة»، في موقع التواصل الاجتماعي تغريداتها الأخيرة لتعزيز الحملة، في «وسمها» باللغة الإنكليزية، إذ حاولت حصد مزيد من المتابعين عبر بث تغريدة في الوسم ذاته، تضمنت جزءاً من صورة بطاقة الهوية الشخصية للفتاة السعودية الهاربة، إلا أنها فضّلت حذفها بعد دقائق معدودة من النشر، فيما اتجه الحساب نحو استفزاز عدد من وجهاء أسرة الفتاة عبر تغريدات وجهت إليهم، إلا أنه أيضاً تم حذفها مباشرة، فضلاً على تهجم الحساب على وسائل إعلامية بتغريدات أخرى تم حذفها مباشرة بعد بثها. وحصدت الفتاة عبر معرفها في «تويتر» متابعات واسعة قبل إلغائها الحساب أخيراً، إذ هددت من خلاله أسرتها بنشر مقاطع تثبت تعرضها وأخيها الأصغر للعنف، ما لم تستجب الأسرة لمطالبها بالتوقف عن ملاحقتها، وسحب بلاغ الهرب، فيما أعلنت السفارة السعودية في أذربيجان وجورجيا، عبر بيان صحافي، أنها حددت موقع الفتاة بعد أسبوع من الحادثة، مؤكدة أن الهرب ذو طابع عائلي، في إشارة إلى استبعاد أية خلفية سياسية وأمنية للحادثة.

ومن جهة قانونية، أكد المستشار القانوني عضو الهيئة الدولية للتحكيم القضائي محمد الوهيبي أن التحريض المقصود به إخلال بأمن الدولة يصنف ضمن الجرائم الإرهابية، وأوضح لـ«الحياة» ما يثار الآن من أخبار ومعلومات عن وجود تحريض وما شابه، نذكر أنه سبق الإشارة من طرف خفي لم يظهر في ذلك الوقت، إذ كان من الواضح وجود تنظيم

عصابي يقف خلف هذه الجريمة»، مضيفاً: «من المؤسف أن هذا الطرف بحسب ما يثار أنه من داخل المملكة»، وقال: «عودة الفتاة حق مكتسب لدولتها ولأسرتها، وإن من أوهم الفتاة بعكس ذلك ليس إلا محرضاً جاهلاً».

وتابع: «ولكن ما يطمئننا هو أن الجهاز الأمني في المملكة على درجة عالية من الكفاءة البشرية والتقنية، وما يحدث أقرب ما يكون إلى جريمة إرهاب، إذ تعرف جريمة الإرهاب بحسب نظام مكافحة الإرهاب وتمويله، بأنها «كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي في شكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة، أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر». وما حدث هو زعزعة لأمن المجتمع. وقال: «سيتم التوصل إلى كل من حرض أو أيّد أو دعم، ولو كان ذلك معنوياً، وستتم محاسبة كل شخص ومعاقبته بحسب فعله، ونتطلع إلى صدور عقوبة مغلظة لتكون كفيله بردع كل من تسول له نفسه زعزعة أمن المجتمع السعودي».

... و «حقوقيات» يغلقن معرفاتهن في موقع التواصل

جدل واسع أثاره إغلاق عدد من المعرفات لناشطات حقوقيات. عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» المناصرة - بحد وصفها - لقضية «فتاة جورجيا»، بالتزامن مع الأنباء التي تتحدث عن التحقيق مع عدد من السعوديات اللاتي حرضن فتاة مراهقة على الهرب من أسرتها قبل أشهر، فيما شهدت معرفات أخرى حملات إلغاء متابعة جماعية، إثر تبنّي مغرديها عدداً من الحملات التحريضية، من بينها الحملة التويترية الأشهر «إسقاط ولاية الرجل على المرأة».

فيما أكد قانوني أن التحريض بنزع الولاية عبر حملات إلكترونية «إثارة للفتنة» يعاقب فاعلها قانونياً. وقال المحامي والمستشار القانوني منصور الخنيزان لـ«الحياة»: «هناك حملات تحريض لإثارة البلبلة داخل المجتمع السعودي، وزعزعة ثقته بأنظمته وتشريعاته، لافتاً إلى أن ذلك يأتي بهدف تفتيت اللحمة وإضعاف الجبهة الوطنية الداخلية، وذلك بمسميات مختلفة.

وأشار إلى وجود أسباب عدة للتأثر بهذه الحملات، بينها ضعف التحصين المعرفي، وردات فعل مضادة لأنواع من الاضطهاد أو العنف الأسري. وأضاف: «المطّلع على القوانين والتشريعات السعودية يجد أن حقوق المرأة مصانة ومكفولة».

الحياة AL HAYAT

الإطاحة بـ"أفغاني".. تاجر بالبشر وسوّق للرذيلة في "المدينة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18664573

المدينة المنورة - مصلح مطر

أطاحت إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة المدينة المنورة بأفغاني آوى تسع نساء وست رجال، فيما أوضح المتحدث باسم شرطة المنطقة العميد فهد الغنام في بيان صحافي، أن معلومات توافرت لدى الإدارة عن وجود شخص يتّجر بالبشر ويمتهن أفعالاً مشينة. وأضاف أنه بالبحث والتحري عن الواقعة وبجمع المعلومات تم القبض على الأفغاني وقت التسلم والتسليم بعد عمل كمين محكم له، واتضح أن المذكور يحمل إقامة مزورة وسبق أن تم إبعاده من المملكة بتهمة الاتجار بالبشر. وبيّن الغنام أن المذكور كان يهرّب العاملات المنزلية ويأخذهن من بيوت كفلائهن ويؤجّرهن في مقابل المال للبيوت والشركات والاستراحات وقصور الأفراح وغيرها، كما استأجر سكناً خاصاً لهن ومارس معهن الرذيلة، إضافة إلى إجبارهن على فعل ذلك مع آخرين.

وأضاف أن الأفغاني أقر بنقله العاملات وتأجيرهن وإيوائهن في مقابل مادي رمزي (سمسرة)، كما أفادت المقبوض عليها معه والتي اتضح أنها مقيمة نظامية وتعمل في إحدى قاعات الأفراح بأنها تقوم بجلب العاملات للقاعة فقط حين الحاجة إليهن ومن دون مقابل، وليس لها هدف آخر. وبيّن المتحدث باسم شرطة المدينة أنه بفحص جوال المقبوض عليه تم العثور على العديد من الصور ومقاطع الفيديو التي تحوي صوراً ومشاهد جنسية وتعرياً للعاملات، وكذلك مقاطع فيديو وهو يقوم بفعل صريح للفاحشة والزنا بهن، وبسؤاله عن ذلك ذكر بأنهن جميعهن زوجاته، وبتفتيش سيارته تم العثور على مبالغ مالية كثيرة مبعثرة على شكل مجموعات من مختلف الفئات، ومكتوب على كل مجموعة اسم شخص، وبسؤاله عنها أفاد بأنها من عمله في تقسيط بطاقات الاتصال.

الاعتداء الأسري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549569

زامل شبيب الركاض

تحدث جرائم الاعتداء الأسري نتيجة الكثير من العوامل مثل سوء التربية وفساد الجانب الأخلاقي والإنساني وتعاطي المخدرات وضعف الوازع الديني بشكل عام، ولا شك أن تعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مثل تلك الحالات يقودنا إلى ضرورة مواجهة المشكلة في بدايتها والتعامل معها بشيء من الحكمة والعقل لأجل السيطرة عليها وعلاج الفرد سواء نفسياً أو من الإدمان وتهيئة البيئة المحيطة به لاستقباله بعد شفائه حتى لا يعود إلى مثل تلك الأفعال مرة أخرى بدلًا من معاقبته من أسرته وهذه إشكالية معقدة.

وكما أسلفنا فإن التعامل مع قضايا الاعتداء الأسري من الأمور التي تحتاج إلى الكثير من الحكمة لأنه قد يترتب على العقوبة آثار سلبية في محيط الأسرة الواحدة لا يمكن معالجتها بعد تنفيذ العقوبة، وإذا تعذرت سبل المعالجة بالحكمة داخل نطاق الأسرة وجب اللجوء إلى الجهات المختصة بقضايا الاعتداء الأسري مع تقديم ما يثبت صدق المدعي وعدم تناقض الدعوى، والتأكد من توافر الأهلية في المدعي، فلا تصح من المجنون أو الصغير أو من في حكمه من المرضى النفسيين أو مدمني المخدرات الذي يؤثر المرض أو التعاطي على إرادتهم وتصرفاتهم وإلا أصبحت الدعوى غير صحيحة.

ونعتقد أنه إذا كانت دعاوى الاعتداء الأسري لا يقصد منها سوى الإساءة إلى المدعى عليه وتشويه سمعته في ردهات المحاكم، فلا شك أن المدعي يضع نفسه تحت طائلة العقوبة في حالة عدم صحة الدعوى أو كيديتها، حيث نصت المادة الثالثة من نظام المرافعات الشرعية في فقرتها الثانية على أنه (إذا ظهر للمحكمة أن الدعوى صورية أو كيدية وجب عليها رفضها ولها الحكم على من يثبت عليه ذلك بتعزير) ونصت اللائحة التنفيذية في المادة الثالثة فقرة (6) (يكون الحكم بالتعزير لكيدية الدعوى أو صوريتها مع الحكم برفض الدعوى إن أمكن ويخضع لطرق الاعتراض)، مع احتفاظ المدعى عليه بحقه في المطالبة بالتعويض عن الضرر إن وجد.

ونخلص إلى أن اللجوء إلى القضاء في قضايا الاعتداء البدني أو المعنوي التي تُرفع من أفراد الأسرة على بعضهم البعض سواء كانوا أصحاء أم مرضى نفسيين أو مدمني مخدرات، يخضع لمعيار صحة الدعوى من عدمه شكلا وموضوعا، فينظر القاضي في حالة رافع الدعوى كون مرضه النفسي أو إدمانه يؤثر في أهليته وإرادته، وهذا أمر تقديري للقاضي يستعين فيه بأهل الخبرة من الأطباء والمختصين لتحديد أهلية المدعى من عدمها، ثم بعد ذلك ينظر في صحة موضوع الدعوى واستنادها إلى وقائع صحيحة من خلال طرق الإثبات العامة، وتبقى حجية التقارير الطبية في بعض الحالات قاصرة على إثبات حدوث الإصابة وليس دليلا على محدثها.

الاقتصادية

موت الطفولة يمكن إيقافه

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/22/article_1104115.html

محمد كركوتي

"دعونا نضح بيومنا هذا من أجل غد أفضل لأطفالنا"
إى. بي. جي عبد الكلام، رئيس الهند الراحل

لا بد من الاعتبار بنجاح الجهود التي بذلت على مدى السنوات القليلة الماضية، على صعيد الحد من وفيات الأطفال لأسباب صحية، ولاسيما أولئك الذين يموتون قبل إكمال سن الخامسة من أعمارهم. أصابت المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة، عددا من الأهداف في هذا المجال، وكذلك فعلت حكومات الدول المعنية مباشرة بهذه الأزمة الطويلة. بعض هذه الحكومات تمكنت من تحقيق نجاح ما، بفشل المساعدات التي وصلتها وكذلك الخبرات التي صدرت إليها في مجال الحد من الأوبئة والأمراض المزمنة، وتلك المرتبطة بالولادات. بل إن بعضها استطاع أن يهيئ كوادر وطنية في السنوات القليلة الماضية، قادرة على مواجهة مثل هذه الأزمات بكل أشكالها. بمعنى آخر، أن بلدانا بعينها "استغلت" تدفق المساعدات والدعم المالي والخبراتي، لتبني هياكل ومعها الكوادر اللازمة الآن ومستقبلا.

وما لا شك فيه، أن التعاون الدولي كان له الأثر الأكبر في تحقيق أهداف الحد من أعداد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة، فضلا عن تنامي دور المنظمات والجمعيات المدنية والأهلية، سواء في البلدان المستهدفة، أو المصابة بهذا الداء، أو تلك التي تقوم بعمليات المساعدة والمواجهة. والحق، أن كثيرا من البلدان، وجد على مدى السنوات الماضية، أن التقاعس في مثل هذه الأزمة، يعني ببساطة استفحالها، فضلا عن انعكاساتها الأخلاقية. فلم يعد التدخل الخارجي لحل مثل هذه المشكلة كرما، بل واجبا تفرضه القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إضافة إلى المعايير الأخلاقية. وإذا أضفنا التقدم الهائل في المجال الطبي من حيث الأدوات والأدوية، فإننا نجد أن الوصول إلى الهدف النهائي في هذا المجال أمرا ليس صعبا كما قد يبدو للوهلة الأولى، وأن ما تحقق حتى الآن يمكن البناء عليه.

ورغم كل هذا، ومع التقدم المتسارع الراهن على صعيد مكافحة الأمراض المعدية، فإن الأرقام العالمية الحديثة تؤكد مجددا، أن أكثر من ستة ملايين طفل يموتون قبل سن الخامسة. وبالطبع فإن أكثر من 60 في المائة منهم "يتجمعون" في عشر دول إفريقية وآسيوية، وذلك استنادا إلى مجلة "ذي لا نسيت" الطبية البريطانية. اللافت السلبي هنا، يكمن في أن الوفيات التي تطول المواليد الجدد في الشهر الذي يلي ولادتهم، تراجعت بسرعة أقل من الوفيات الأخرى في السنوات الأخيرة. وهذا يعني، أنه لا يزال هناك الكثير للقيام به، من أجل تسريع عملية انخفاض عدد الأطفال الذين يموتون في الشهر الأول الذي يلي ولادتهم. والأسباب عديدة، تعود بمجملها إلى الإصابة ببعض الأمراض منها الالتهاب الرئوي والملاريا والإسهال والحصبة والسحايا وغير ذلك.

هل هناك إمكانية للعلاج؟ الجواب بكل بساطة نعم، لكنه مرتبط بمستوى تعاون الحكومات الوطنية والمحلية في عدد من البلدان، فضلا عن الشفافية في التعاطي بمثل هذه الملفات من قبل الحكومات نفسها. لا شك في أن الحكومات الفاسدة، تصيب أي حراك مهما كان صحيا وشفافا بالفساد، وليس أمام المؤسسات الدولية في مثل هذه الحالات إلا اتخاذ زمام الأمور، لمواجهة تسارع وفاة الأطفال دون العمر المشار إليه. أما فيما يتعلق بالبلدان التي توفر أقصى مجالات التعاون، بما في ذلك المناطق المحلية فيها، فإن العمل يسير بصورة أكثر عملية ومهنية، والأهم يحقق الإنجازات المطلوبة ضمن الإطار الزمني له. لا يمكن أن يترك الأمر "أمام هذا العدد الهائل من الأطفال الذين يموتون"، للتجاذبات والاتهامات. ما هو مطلوب زيادة سرعة وتيرة التحرك، لخفض عدد المستويات المقبولة.

مع الإشادة بالجهود التي تبذل على الساحة الدولية في مواجهة الأزمة المذكورة، علينا أن نعترف بأن العالم فشل - من خلال منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الأهلية المدنية - في خفض عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة بمعدل

الثلثين قبل حلول عام 2015. الذي حدث أن هذا العام حل ورحل، ولم ينخفض العدد إلا أقل بكثير من النسبة المستهدفة. وفي كل الأحوال، اعتدنا دائما على أن الأهداف المعلنة ليس بالضرورة أن تتحقق، بما في ذلك التي تعلنها الأمم المتحدة ومؤسساتها. المهم الآن، أن إنجازا كبيرا تحقق، ويمكن البناء عليه بما يكفل الوصول إلى أقرب نقطة ممكنة من الأهداف الموضوعة. لا يعقل أن يتقدم العالم بهذا المستوى وبتلك السرعة على الصعيدين الطبي والعلمي، والاتصالات ومحاربة الأوبئة، ولا يزال هناك أطفال يموتون لأسباب بعضها يمكن اعتباره تافها! وهذا ليس كلاما عاما، فمنظمة الصحة العالمية تؤكد رسميا، أن أكثر من نصف وفيات الأطفال المبكرة تحدث بسبب حالات مرضية، يمكن توقيها أو علاجها بإتاحة فرص الاستفادة من تدخلات بسيطة وميسورة التكلفة. وهذا يعني بوضوح، أنه يمكن تحقيق هدف خفض الوفيات بالنسبة التي وضعتها الأمم المتحدة، ولا يتطلب الأمر سوى زيادة وتيرة الحراك، ومجابهة العقبات بصرف النظر عن قوة وهوية الجهات التي تضعها.

• شخصيات" فوق النظام والمجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1510186

سعيد السريحي

إذا كان كثير من المنتقدين لما أقدمت عليه إحدى السيدات في الرياض من التعرض لعضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسب والشتم قد فعلوا ذلك انتصارا لرجل الهيئة، ومن حقه علينا جميعا أن ننتصر له كما ننتصر لأي موظف يتعرض للإساءة خلال أداء عمله بل وكل مواطن يتم التعدي عليه بقبيح الفعل أو قبيح القول، إذا كان كثير ممن أنكروا على تلك السيدة فعلها انطلقوا من الدفاع عن عضو الهيئة فإن آخرين فعلوا ذلك نتيجة استفزاز تلك المرأة للجميع عندما صرخت برجل الهيئة (إنت ما تعرف أنا بنت مين).

ما قالته تلك السيدة من شأنه أن يُعدّ جرما في حق المجتمع لا يقل عن جرمها في حق رجل الهيئة، وذلك أنها تمثل نمطا من التفكير لدى فئات من المجتمع، ذكورا وإناثا، يتوهمون أن مكانتهم العائلية سواء كانت تلك المكانة مستمدة من سلطة وظيفية أو قدرة اقتصادية أو وجاهة اجتماعية كفيلة بتصنيفهم كشخصيات اعتبارية لها ميزتها التي تجعلها فوق القانون وتوفر لهم الحماية من المساءلة عما يفعلون ومنحهم الحق في الإساءة لمن يوقعه حظه العاثر معهم فيتعرضون له بما يشاءون دون خوف من عقاب أو مساءلة عما قالوا أو فعلوا.

الكلمات التي قالتها تلك السيدة تؤكد أنها لا تحتمي ببراءتها مما ترى هي، على أقل تقدير البراءة منه مما قد يكون رجل الهيئة لاحظه عليها أو اتهمها به، كما لا تنتصر بالنظام والقانون الذي يمكن أن يحميها مما قد تكون تعرضت له من إيذاء، وإنما انتصرت بمكانة والدها الذي ترى أن مكانته كفيلة بردع رجل الهيئة لو أنه عرف ابنة من هي فيتوقف عن مطاردتها إن كان مخطئا كما يتوقف عن أداء مهمته في النصح والإرشاد إن كان مصيبا، وهي في كلا الحالين تنظر إلى نفسها باعتبارها فوق القانون انطلاقا من مكانة ذلك الوالد الذي هددت به رجل الهيئة.

كثير من الذين أنكروا ما قالته تلك المرأة وشفى أنفسهم ضبط الجهات الأمنية لها إنما فعلوا ذلك حماية للمجتمع من فئة ترى نفسها فوق المجتمع وتمنح من هم منتسبون إليها الحق في فعل ما يشاءون فإذا أنكر عليهم أحد شيئا من ذلك هتفوا به (إنت ما تعرف إحنا مين).

نظام الأسد يقصف مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين بالقذائف المحرمة دولياً

الأمم المتحدة تطالب بتحقيق دولي حول قصف المستشفيات في حلب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1438هـ - 22 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1549536

جنيف - واس

طالب المبعوث الدولي للأزمة في سورية ستيفان دي ميستورا، النظام السوري خلال زيارته إلى دمشق بدخول فريق أممي إلى حلب للتحقيق في أحداث قصف المستشفيات، وذلك في ظل إنكار دمشق قيامها بهذا القصف الجوي.

وأشار المبعوث الأممي في بيان له، إلى أنه أبلغ وزير الخارجية لدى نظام الأسد، وليد المعلم، بغضب المجتمع الدولي من الأوضاع في حلب، وأنه طالبه بوقف أي نشاط عسكري يستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية ويؤدي إلى المزيد من معاناة الشعب السوري.

وقال دي ميستورا إن النظام السوري ما زال يرفض خطة الأمم المتحدة الإنسانية الخاصة بشرق حلب، وهي الخطة التي وافقت عليها المعارضة السورية، موضحًا أن بنود الخطة تتضمن الإجلاء الطبي لنحو 200 شخص من المرضى وجرحى الحالات الخطيرة، خاصة بعد الأضرار التي تعرضت لها المستشفيات، والسماح بدخول الإمدادات الطبية والأدوية لعلاج الذين لا يمكن إجلاؤهم، إضافة إلى دخول المواد الغذائية لنحو ربع مليون شخص يعيش تحت الحصار في شرق حلب ولم يتلقوا أي مساعدات لأشهر، ودخول فرق طبية للتناوب مع الأطباء الذين تعرضوا للإصابات والقتل، أو الإنهيار بسبب ضغط العمل الكبير.

وأضاف دي ميستورا أنه ناقش مع وزير نظام الأسد خطة الأمم المتحدة الخاصة بشرق حلب، التي تنص على وقف القصف من الجانبين، وخروج المقاتلين وأسرهم، ودخول المساعدات الإنسانية إلى المدينة، وإقامة إدارة محلية، مفيداً بأن النظام السوري رفض أيضا هذه الخطة وطالب بضمانات.

ولفت إلى أن 5 دول تعكف حاليا في جنيف في مشاورات للتوصل لصيغة هذه الضمانات في إطار مخرجات مؤتمر لوزان لمجموعة الدعم الدولية لسورية.

وحول المحادثات السياسية السورية قال دي ميستورا أن الأمم المتحدة تواصل مشاوراتها لدراسة استئناف المحادثات في ظل التصعيد العسكري الجاري، مشيراً إلى أن نائبه رمزي عز الدين توجه إلى موسكو، وتوجه هو نفسه في زيارة إلى أنقرة وطهران، وسيتوجه إلى بروكسل وجنيف ولندن ونيويورك وواشنطن لإستكمال المشاورات والإعداد الجيد لإستئناف المحادثات السياسية.

ويثير التصعيد العسكري الحالي مخاوف المجتمع الدولي حيال مصير المدنيين المحاصرين.

إلى ذلك، قصفت قوات نظام الأسد أمس مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية بالقذائف والصواريخ المحرمة دوليًا، وأعلنت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في بيان له أن قوات نظام الأسد قصفت بعدد من إسطوانات الغاز وقذائف الهاون والصواريخ الفوسفورية مناطق متفرقة من مخيم درعا، مشيرة إلى أن أسطوانة الغاز المتفجرة تعد إحدى أدوات قصف قوات النظام السوري على المناطق السكنية وتسبب سقوط ضحايا وتحدث خراباً في المنازل.

وذكرت المجموعة في بيانها أن سكان مخيم درعا الذي دمر حوالي 80% من مبانية يشتكون من أوضاع إنسانية قاسية جراء الحصار الذي تفرضه قوات نظام الأسد والمليشيات المتعددة الجنسيات العاملة معه على المخيم والمناطق المتاخمة له، كما يعانون من نقص حاد في الأدوية والمواد الغذائية واستمرار انقطاع المياه والكهرباء لفترات زمنية طويلة.

ارتفاع حصيلة ضحايا حادث القطار في الهند إلى 142 قتيلاً

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 15 صفر 1438هـ - 15 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/du11.htm

بوكريان - ا ف ب:
أعلنت السلطات الهندية أمس الاثنين ارتفاع حصيلة ضحايا حادث القطار الذي وقع الأحد إلى 142 قتيلاً بينما عملت فرق الإنقاذ طوال الليل للعثور على ضحايا عالقين بين الحطام. ولم يعد هناك أمل في العثور على ناجين في العربات الـ14 للقطار السريع. وخرجت 14 عربة من القطار السريع في رحلة بين اندوري وباتنا عن السكة بالقرب من مدينة كانبور في ولاية اوتار براديش (شمال) حوالي الساعة الثالثة الأحد عندما كان معظم المسافرين نائمين. وقال مسؤول كبير في الحكومة المحلية لوكالة فرانس برس إن «الحصيلة الحقيقية ستكون أكبر وسيكون من الصعب التعرّف على كل القتلى خصوصاً الذين تشوّهت جثثهم بشكل كبير». ولم يعرف عدد الجرحى بينما تستمر عمليات الإغاثة. وتفيد تقديرات أن القطار كان يقل أكثر من ألفي شخص عندما وقع الحادث. لكن كثيرين كانوا مسافرين بلا حجز أي بلا بطاقات مما يجعل من المستحيل معرفة عدد الأشخاص
الذين كانوا على متنه، كما قال ناطق باسم سكك الحديد. وبينما يقوم عمال برفع حطام القطار، تجمع حشد من الفضوليين في المكان. ويقوم عدد من الأشخاص بتفتيش الحقائب والملابس ليتمكنوا من معرفة مصير أقربائهم. وبحسب وسائل الإعلام المحلية كان القطار يقل العديد من الأسر التي تسافر جماعياً في هذه الفترة في أوج موسم الأعراس في الهند. وتفيد تحقيقات أولية أن الحادث قد يكون نجم عن سكة في وضع سيئ. وشبكة القطارات في الهند واحدة من الأكبر في العالم لكنها تعاني من ثغرات كبيرة في مجال السلامة. وهي تبقى مع ذلك وسيلة النقل الرئيسية التي تسمح بتغطية مسافات كبيرة في هذا البلد الشاسع على الرغم من منافسة الخطوط الجوية.

كاريكاتير

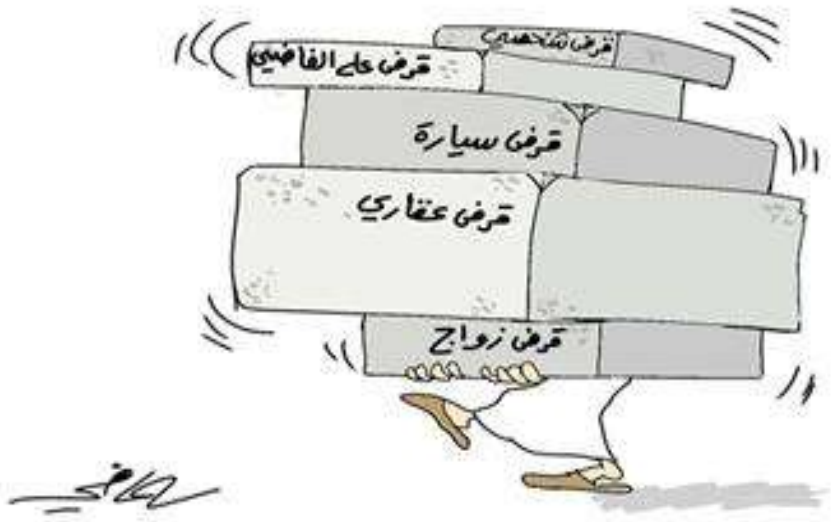

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
22 صفر 1438هـ -
22 نوفمبر 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20161122/cr6.htm

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء
22 صفر 1438هـ -
22 نوفمبر 2016م

https://www.aleqt.com/2016/11/22/article_1104119.html